جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–

كلية العلوم الاجتماعية الإنسانية

قسم: الفلسفة

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: فلسفة عامة

بعنوان:

قضية القضاء والقدر من منظور ابن رشد

إعداد الطالبة:

– صدوقي يمينة

تحت إشراف الأستاذ:

– بن قويدر عاشور

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 2022/06/13

أمام اللجنة المكونة من:

لقب واسم الأستاذ	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
برابح عمر	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	رئيسا
بن قويدر عاشور	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
كراش إبرهيم	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

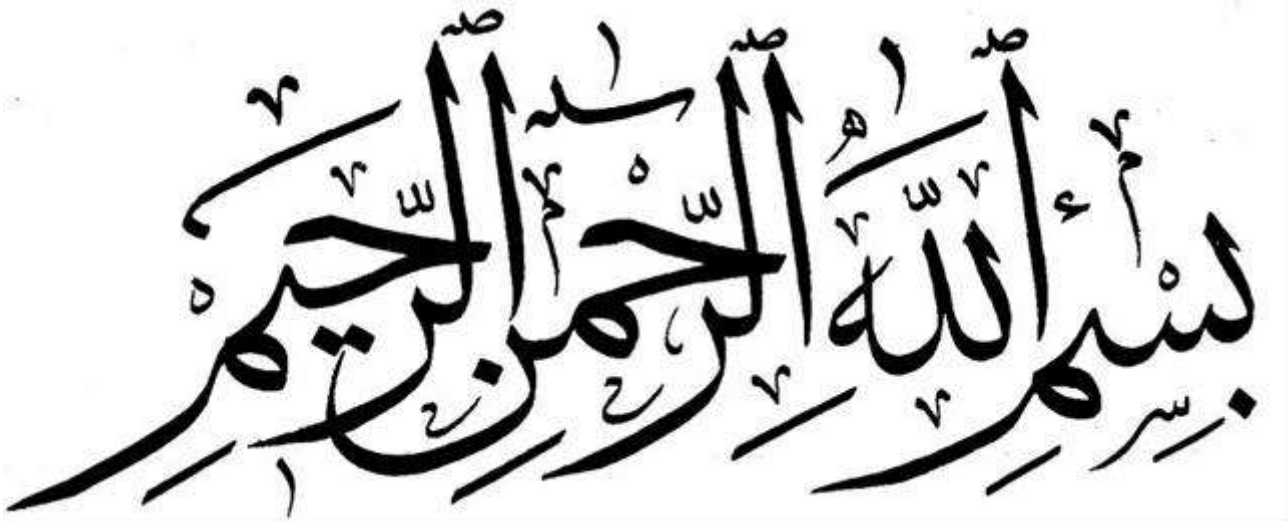
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد الله الذي وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الثبات وأعاننا على إتمام هذا العمل فلقد مرت قاطرة بحثي هذا بالكثير من العوائق مع ذلك حاولت أن أتخطاها بتيسير من الله.

فلكل جهد ثمره وثمرة هذا الجهد أهديها

إلى من شق لي الطريق وأزاح عني أشواك المصاعب والدي، وإلى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها ووقرها في كتابه العزيز... "أمي الحبيبة" أدامهم الله تاج فوق رأسي، إلى السنابل التي تنبت العطاء وتجود سخاء إلى من شاركوني نفس الرحم "إخواني وأخواتي" وإلى براعم منزلنا أبناء إخوتي، وأخولي وخلاتي وأولادهم وعمتي وعمي –رحمت الله عليه– وأولادهم، وإلى كل من علمني حرفا "أساتذتي"، وإلى من شاركوني مقاعد الدراسة "زملائي" وفقهم الله، إلى إخواني من رحم الدنيا، وإلى كل من تمنى لي الخير وساندني ولو بدعوة في ظهر الغيب.

كلمة شكر وتقدير

الشكر والثناء لله عز وجل أولا على نعمة الصبر وعلى نعمة إنجاز هذا العمل، فالله الحمد على هذه النعم.

وأتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل /الدكتور بن قويدر عاشور الذي تفضل بإشرافه على هذا البحث ولكل ما قدمه لي من دعم وتوجيه وإرشاد لإتمام هذا العمل فله أسمى عبارات الثناء والتقدير

وكل الشكر والتقدير للأستاذ برابح عمر على توجيهه لنا وإرشادنا إداريا او من الناحية المعرفية طيلة دراستنا تخصص فلسفة

وإلى كل أساتذة شعبة الفلسفة في جامعة قاصدي مرباح ورقلة

وإلى كل الأساتذة والطاقم الإداري في كلية العلوم الاجتماعية لجامعة ورقلة.

فهرس المحتويات:

الإهداء.....I

كلمة شكر وتقدير..... II

فهرس المحتويات:..... III

مقدمة.....أ

مقدمة..... ب

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للقضاء والقدر

تمهيد 7

المبحث الأول: مفهوم القضاء والقدر 8

المطلب الأول: التعريف اللغوي..... 8

المطلب ثاني: التعريف الإصطلاحي..... 10

المطلب الثالث: القضاء والقدر في الإصطلاح الشرعي 11

المطلب الرابع: العلاقة والفرق بين القضاء والقدر..... 12

المبحث الثاني: بداية الحديث عن القضاء والقدر 14

المطلب الأول: الحديث عن القضاء والقدر عند اليونان..... 14

المطلب الثاني: الحديث عن القضاء والقدر عند المسلمين 15

المبحث الثالث: أهم مذاهب المتكلمين في القضاء والقدر..... 23

المطلب الأول: الجبرية 24

المطلب الثاني: المعتزلة 26

المطلب الثالث: الأشاعرة 28

الفصل الثاني: حقيقة القضاء والقدر عند ابن رشد

المبحث الأول: معنى القضاء والقد عند ابن رشد 31
المبحث الثاني: حل ابن رشد لمسالة القضاء والقدر 33
المطلب الأول: موقفه من القضاء القدر 33
المطلب الثاني: براهين ابن رشد حول القضاء والقدر 36
الفصل الثالث: العوامل المؤثر في الفعل الإنساني عند ابن رشد
المبحث الأول: الأسباب الخارجية للفعل الإنساني 41
المبحث الثاني: الإرادة الإنسانية 44
المبحث الثالث: الحرية الإنسانية 46
خاتمة 48
خاتمة 49
قائمة المصادر والمراجع 50
الملخص 54

مقدمـــــة

مقدمة

إن الإنسان منذ القدم حاول البحث ليصل إلى تفسيرات وحلول للعديد من الأسئلة التي تثير فضوله، وهي أسئلة غالبا ما كانت مرتبطة بمعرفة مصدر أفعاله، فالفكر الفلسفي التفت إلى النظر في أصل أفعال الإنسان، وتعد قضية القضاء والقدر من أهم المسائل العقائدية التي تناولها الإنسان في أغلب الثقافات، كما تناولها الفلاسفة المسلمون، ومن أبرز هؤلاء نجد الفيلسوف ابن رشد .....يعرف القضاء والقدر على أنه ركن من أركان الإيمان الستة، والذي لا تصح عقيدة المسلم إلا بالتسليم والتصديق الجازم بهذه الأركان، فالإيمان بالقضاء والقدر يمثل قضية شائكة من القضايا التي تطرقت لها الفلسفة لأنها تتعلق بمصير حياة الإنسان وأفعاله ،إن كان هو مصدرها او إنها تملئ عليه، وقد نشأت حولها العديد من الآراء والمواقف المتعددة والمختلفة، ومن هنا نكون بصدد دراسة مجموعة من الإشكاليات ذات طابع فلسفي ديني، وهذا نتيجة اختلاف الفلاسفة والمتكلمين في هذا الموضوع.

أهمية الموضوع

تظهر أهمية الموضوع الذي نحن بصدد دراسته في الجمع بين مجالين هما الفلسفة والدين وحاجة كل مجال للأخر ونظرا لأهمية القضاء والقدر في حياة الإنسان.

وعلى هذا الأساس جاءت الدراسة للإجابة عن جملة من الإشكاليات والتساؤلات:

الإشكالية الرئيسة:

- كيف تناول ابن رشد إشكالية القضاء والقدر؟

المشكلات الفرعية

- ما لمقصود بالقضاء والقدر؟
- إين تكمن العلاقة بين المصطلحين "القضاء والقدر"؟
- ما هو التسلسل الزمني للحديث عن هذه القضية؟
- ماهي أهم المذاهب التي تطرقت لقضية القضاء والقدر؟
- ما علاقة أفعال الإنسان بمسالة القضاء والقضاء القدر؟

- ماهي العوامل المؤثرة في أفعال الإنسان؟

تلك هي بعض الأسئلة التي سنحاول الإجابة عنها من خلال هذه الدراسة

دوافع اختيار الموضوع.

يتمثل اختيارنا للبحث في هذا الموضوع الذي عنوانه قضية القضاء والقدر من منظور ابن رشد كان انطلاقا من دوافع معينة هي:

الدوافع الذاتية

وتتمثل في أن قضية القضاء والقدر عند ابن رشد موضوع مزج بين دين الإسلام والفلسفة وأنا أميل للبحث في الجانب الديني الفلسفي واخترت ابن رشد بالضبط نظرا لعظمة ما قدمه من الناحية الدنية والفلسفية وكذلك لإن موقفه كان أكثر شمولا.

الدوافع الموضوعية

أما الموضوعية من وجهة نظرنا تمثلت في قلة الدراسات حول هذا الموضوع كما أنا أغلب الدراسات تناولت القضاء والقدر بشكل عام ولم يتم تخصيص نموذج ابن رشد.

المنهج

ولقد اعتمدنا على مجموعة من المناهج في دراسة هذه الإشكالية أولا المنهج تحليلي الذي يسمح لنا بمعرفة حقيقة النصوص، إضافة إلى المنهج التاريخي الذي يوضح لنا تسلسل الزمني لقضية القضاء والقدر.

الهدف

أما عن الهدف الذي نسعى له من وراء هذا البحث الذي يدور حول القضاء والقدر عند ابن رشد، هو توسع فكرنا في هذه القضية والإجابة عن بعض الأسئلة وإشباع فضولنا، الذي يدفعنا إلى التعرف عن حقيقة القضاء والقدر، وتكوين معرفة كافية شافية حول الفيلسوف ابن رشد وطريقة تفكيره، وكذلك توصل إلى نتائج تكون بمثابة رهان جديد لفتح طريق لدراسة هذه الإشكالية.

الدراسات السابقة

على الرغم من كثرة وتوفر الكتب والمؤلفات، حول موضوع القضاء والقدر إلا أننا لم نصادف ولو مؤلف واحد يجمع بين، مفهوم القضاء والقدر وبداية القول بالقضاء والقدر، وموقف ابن رشد من القضاء والقدر، وأراء أهم مذاهب المتكلمين حول القضاء والقدر، إلا أن هناك بعض الدراسات التي عالجت بعض أجزاء الموضوع وتتمثل في:

1- كتاب القضاء والقدر في ضواء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، لمؤلفه الدكتور: عبد الرحمان بن صالح المحمود.

2- إشكاليات في القضاء والقدر وتفنيدها في القران، لدكتور عبد الغني حيدر فارع.

3- القضاء والقدر في ضوء العقيدة الإسلامية، لدكتور محمد عبد الله محمد العتيبي

خطة العرض

وللوصول للإجابة عن إشكاليات الموضوع التي أشرنا لها سابقا في بداية هذا التقديم التزمنا بالخطة التالية: لقد قسمنا موضوع بحثنا إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

المقدمة ويتم فيها التطرق إلى موضوع البحث، ثم بعد ذلك انتقلنا للحديث عن أهمية البحث، ثم بعد ذلك كيف تم تحديد الإشكاليات التي يتمحور حولها البحث، أيضا تحدثنا عن أهم الدوافع التي جعلتنا نختار هذا الموضوع، وكذلك المنهج المعتمد في الإجابة والهدف الذي نسعى لتحقيقه ثم بعد ذلك، تطرقنا لبعض الدراسات السابقة ثم الخطة التي سلكنها لأنجز هذا البحث.

الفصل الأول بعنوان، مدخل مفاهيمي للقضاء والقدر وتندرج دخله ثلاث مباحث المبحث الأول: مفهوم القضاء والقدر والمبحث الثاني: بداية الحديث عن القضاء والقدر أما المبحث الثالث: أراء أهم مذاهب المتكلمين والفصل الثاني بعنوان حقيقة القضاء والقدر عند ابن رشد تناولنا فيه مبحثان فكانت بالعناوين التالية المبحث الأول: معنى القضاء والقدر عند ابن رشد والمبحث الثاني: حل ابن رشد لمشكلة القضاء والقدر.

ثم بعد ذلك تطرقنا للفصل الثالث بعنوان العوامل المؤثرة في أفعال الإنسان ومباحثه ثلاثة تمثلت في: المبحث الأول: الأسباب الخارجية للفعل الإنساني والمبحث الثاني: الإرادة الإنسانية والمبحث الثالث والأخير الحرية الإنسانية.

الصعوبات

وفي الأخير نشير إلى بعض الصعوبات التي واجهتنا عبر قراتنا الأولية للموضوع صعوبة تحليل مصادر ابن رشد وغياب الدراسات الكافية والمختصة والمتنوعة

وخاتمة: وتشمل على أهم النتائج.

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للقضاء والقدر

المبحث الأول: مفهوم القضاء والقدر

المطلب الأول: التعريف اللغوي

المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي

المطلب الثالث: القضاء والقدر في الاصطلاح الشرعي

المطلب الرابع: العلاقة بين القضاء والقدر

المبحث الثانية: بداية الحديث عن القضاء والقدر

المطلب الأول: القول بالقضاء والقدر عند اليونان

المطلب الثاني: القول بالقضاء والقدر عند المسلمين

المبحث الثالث: أراء أهم مذاهب المتكلمين حول القضاء والقدر

المطلب الأول: الجبرية

المطلب الثاني: المعتزلة

المطلب الثالث: الأشاعرة

تمهيد

يعد فيلسوف قرطبة المسلم ابن رشد، من بين أبرز الفلاسفة والمتكلمين الذين تناولوا إشكالية القضاء والقدر في الفلسفة، فجاء بموقف كلاميا فلسفيا في هذه المسالة بحيث حاول أن يتوسط رأي المتكلمين السابقين له، فمنهم من ينظر إلى أن أفعال الإنسان على أنها جبرا تما وهناك من ينظر لها على أنها اختيارية تما –هذا ما سنتطرق لذكره لاحقا– فجمع بين فعلي الجبر والاختيار.

فكان موقفه وسط بين الجبر والاختيار، بحيث خالف وعاكس مذاهب المتكلمين السابقون له؛ في هذه الإشكالية فكانت لهم فكرة مغايرة حول قضية القضاء والقدر وحضت هذه الأخيرة بمكانة هامة، في الفكر الإسلامي. فما هو القضاء والقدر؟ وما تعريفه لغويا واصطلاحيا؟ وكيف نشاء ظهوره عند المتكلمين؟ وماهي أهم المذهب التي تطرقت لهذه القضية؟ ومن هو الفيلسوف ابن رشد(*)؟[1]

[1](*)هو أبو الوليد محمد ابن رشد فيلسوف عربي ولد في قرطبة (الأندلس) سنة (520هـ/1126م) وتوفي في (9 صفر 595هـ /10كانون الأول 1198) في مراكش (المغرب) كان أبوه وجده من قضاة الشرع في قرطبة ، العاصمة الفكرية لإسبانيا العربية في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين؛ فحضي بتربية ممتازة اتاحة له أن يصير في سنة(1149/565م)قاضيا لإشبيلية، وفي سنة (1171/567م) قاضيا للمدينة التي رأى فيها النور ودرس الفقه القرآني والكلامي والفلسفة والطب والرياضيات، قدمه ابن طفيل للخليفة الموحد أبي يعقوب يوسف، فطلب إليه أن يقوم بتحليل مؤلفات أرسطو، وتلك كانت بداية صداقة حقيقية بين ذلك الأمير الفيلسوف وبين ابن رشد الذي صار في عام(578 هـ/1182م) طبيب الخليفة يعقوب المنصور، فقد أنكر ابن رشد دوما أن يكون مؤسس مذاهبا فلسفية، فقد كان لا يطمح إلى أكثر من دور شارحا لأرسطو، ولكن ابن رشد كان يحرص حتى بصفته شارحا على عدم التثائي عن السلالة الفلسفية التي ابتدأها الفارابي و ابن سينا المتقدمان عليه، على الرغم من أنه عارضا هذا الأخير بصدد جميع المسائل التي كانت حملت أرسطو وكان يتبعها تبعية عمياء على معارضة أفلاطون، على أنه افترض بمنتهى الجلاء عن الغزالي وكتب كتابه تهافت التهافت رد على تهافت الفلاسفة للغزالي، وشروح ابن رشد لأعمال ارسطو تندرج في ثلاث مجموعات من النصوص: الشرح الأكبر والاوسط – وليس له من عنوان بحصر معنى الكلمة بل هو جملة من النصوص تبدأ بكلمة قال، والتلخيص (راجع بصداد جميع هذه الشروح شرح ارسطو) لقد نقلت جميع شروح ابن رشد إلى الى العبرية في مجرى القرنين الثالث و الرابع عشر، ولم تصلنا بعض شروحه إلا في ترجمة العبرية أما الترجمات اللاتينية فقد ظهرت في مفتتح القرن13.

–مأخوذ من كتاب معجم الفلاسفة جورج طرابيشي ط3 در الطبعة بيروت ص.23

المبحث الأول: مفهوم القضاء والقدر

المطلب الأول: التعريف اللغوي

أ- القضاء

لقد تم تعريف القضاء لغويا حسب معجم مقايس اللغة بانه "قضى: القاف والضاد والحرف المعتل الأصل يدل على إحكام أمر وإتقانه، وقال تعالى: {فَقَضَاهُنّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ} سورة فصلت –الاية12. أي أحكام خلقهن".[1] القضاء بهذا المعنى دال على الإتقان و إتمام العمل على أحسن ما يكون.

وكذلك تم تعريفه كالتالي: "القضاء الفصل والحكم وقد تكرار في أحاديث الرسول صلى الله عليه ولم ذكر القضاء وأصله القطع والفصل ويقال قضى يقضي فهو قاض إذا حكم وفصل وقضاء الشي بإحكامه وإمضاؤه والفراغ منه".[2] ومعنى ذلك أن القضاء هنا دال على انهى الشيء وإتمامه.

وجاء القضاء في معجم لسان العرب على أنه: "القضاء الحكم وأصله قضائي لأنه من قضيت إلا أن الياء لما جاءت بعد الألف همزت قال: ابن بري في صوابه بعد الألف الزائدة طرفا همزة والجمع الأقضية والقضية مثله، والجمع القضايا على فعلى وأصله فعائل وقضى عليه يقضى قضاء وقضية".[3]

ب- القدر

عرف القدر في معجم مقايس اللغة لابي الحسين: "قدر القاف والدال والراء أصل صحيح يدل على مبلغ الشيء ونهايته".[4] وهنا عرف على أنه قمة الشيء .

---

[1] ابي احمد بن فارس بن زكريا، ت عبد السلام محمد هارون، معجم مقايس اللغة، ج الخامس، دار الفكر لطابعة ونشر، سنة (1399ه/1979)، ص99

[2] عمر سليمان عبد الله الأشقر، كتاب القضاء والقدر، دار النفائس، سنة (1425ه/2005م)، الطبعة 3، ص24

[3] ابن منظور الافريقي المصري، معجم لسان العرب المجلد الخامس، إيران، ادب الحوزة، سنة(1405ه)، ص18

[4] مرجع نفسه ص62

وكذلك "القدر مصدر، تقول قدرت الشيء بتخفيف الدال وفتحها أقدره بالكسر والفتح قدرا وقدرا، إذا حطت بمقدره والقدر في اللغة القضاء والحكم، ومبلغ الشيء والتقدير التروية والتفكير في تسوية الأمر".[1]

أما في لسان العرب جاء تعريفه كالاتي: "القدر القدير والقادر من صفات الله عزو جل يكونان من القدرة ويكونان من التقدير وقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} **سورة البقرة- الأية20. فالقادر** من أسماء الله وتعني قدرة الله على تقدير أحدث الموجودات.

كذلك من القدرة فالله تعالى على كل شيء قدير مقدر كل شيء وقاضيه، فمن أسماء الله تعالى القادر والمقدر والقدير فالقادر اسم فاعل من قدر يقدر والقدير الفعيل منه وهو للمبالغة والمقتدر مفتعل من أقدر".[2] فالقدر من القادر وهو صفة من صفات الله عز وجل والقادر تدال على امتلكه القدرة على تسير جميع شؤن المخلوقات.

وعرفه جميل صليبا في معجمه الفلسفي على أنه: "القدر في اللغة القضاء والحكم ومبلغ الشيء والطاقة والقوة، ويطلق على ما يحكم به الله من القضاء على عباده وعلى تعلق الإرادة بالأشياء في أوقاتها".[3]

إن ما ذهب إليه دكتور جميل صليبا في تعريف القدر هو أنه قمة الشيء، كما أنه يطلق على القضاء الذي قدره الله على المخلوقات، ومن كلامه نستنتج أن القضاء والقدر لهم نفس التعريف إذا افترق المصطلحين، إذا وجد القدر لوحده فإنه يحمل نفس معنى القضاء والعكس.

المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي

[1] مرجع نفسه، ص21

[2] ابن منظور، معجم لسان العرب المجلد الحادي عشر، دار احياء التراث العربي، بيروت لبنان، ص55.

[3] جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج 2، دار الكتاب، لبنان بيروت، سنة (1982م)، ص182.

أ- القضاء

عرفه العلامة الجرجاني في كتابه معجم التعريفات -اصطلاحيا على أنه: "عبارة عن الحكم الكلي الإلهي في أعيان الموجودات على ماهي عليه من الأحوال الجارية في الأزل إلى الأبد". معنى ذلك أن الله مند الأزل وضع حكم على جميع المخلوقات بتفصيل ذلك الحكم إلى الأبد.

"وفي اصطلاح الفقهاء: القضاء هو تسليم مثل الواجب بالسبب"[1] وتفسير هذا هو أن الله تعالى مند القدم وضع حكم إلهي، على سير أحوال جميع المخلوقات التي اوجدها في هذا الكون إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

ب- القدر

"فالقدر هو ما يعلمه الله أزلا بسير أقدار المخلوقات قبل أن تكون، وعلمه أنها ستقع وتفصيل وقوعها، وأوقات حدوثها، أما تفصيل حدوثها فيكون مطابق لم يعلمه، الله أزلا.

وقال ابن حجر في تعريفه: المراد أن الله -تعالى- علم مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها ثم أوجد ما سبق في علمه إنه يوجد فكل محدث صادر عن علمه وقدرته وإرادته.

ونقل السفاريني عن الأشعرية أن القدر إيجاد الله - تعالى- الأشياء على قدر مخصوص وتقدير معين في ذواتها وأحولها طبق ما جرى به القلم وما سبق به العلم." [2]

إن أغلب التعريفات للقدر تسلك منحنى واحد هو أن الله قدر الأشياء مند القدم، وهو يعلم أنها ستقع مع تحديد أوقاتها وتفصيل حدوثها، أما جريانها في الوقع يكون مطابق لما قدره الله لها سابق في اللوح المحفوظ.

---

[1] شريف الجرجاني، تحقيق محمد صديق المنشاوي، معجم التعريفات، دار الفضيلة، القاهرة، ص149

[2] مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية/جامعة بابل ص22.

المطلب الثالث: القضاء والقدر في الاصطلاح الشرعي

إن التعريف الشرعي للقضاء والقدر هو "أن يعتقد العبد أن الله تعالى قد قدر الأشياء مند الأزل وقضاها، فهي عنده في اللوح المحفوظ، وقدر وقضى وقوعها في زمانها المحدد بعلمه ومشيئته وقدرته وأمره.

ذهب الشيخ حافظ في التعريف القضاء والقدر بأنه "أربعة مراتب جاء بها نبيهم صلى الله عليه وسلم وأخبر بها عن ربه تعالى: الأولى: علمه السابق بما هم عاملوه قبل إيجادهم. أي أن الله يعلم سابق بأفعال العباد قبل وجودهم، الثانية: كتابته ذلك في الذكر عنده قبل خلق السماوات والأرض، إن الله يكتب أقدر العباد حتى قبل خلق السماوات والأرض الثالثة: مشيئته المتناولة لكل موجود فلا خروج لكائن عن مشيئته كما لا خروج له عن علمه، إن الله له القدرة على معرفة جميع أقدر خلقه ولا يمكن لمخلوق أن يخرج عن دائرة علمه. الرابعة: خلقه له وإيجاده وتكوينه فإنه لا خالق إلا الله والله خالق كل شيء، هو أن الله الخلق لهذه المخلوقات ولا إله إلا هو."

والإيمان بالقضاء والقدر هو ركن من أركان الإيمان كما في حديث جبريل –عليه السلام – في قوله صلى الله عليه وسلم: ونؤمن بالقدر خيره وشر".[1] وهو من الأركن الإيمان التي لا تصح عقيدة المؤمن إلا بالتصديق بهذه الأركان.

وكذلك نجد تعريفه شرعا بأنه: "هو التقدير الله تعالى للأشياء في القدم، وعلمه سبحانه أنها ستقع في أوقات معلومة عنده، وعلى صفات مخصوصة، وكتابته–سبحانه–لذلك ومشيئته لها، ووقوعها على حسب ما قدرها وخلقه لها."[2]

أما المقصود من تعريف الشرع هو أن الله قدر للأشياء مكتوبا مند القدم وتقديره يشمل جميع المخلوقات ولا يمكن لمخلوق أن يفلت من دائرة القضاء والقدر وعلى المؤمنين الإيمان بما تقدر عليهم من قضاء خير كان او شر.

[1] مجلة كلية التربية الاسلامية للعلوم التربوية والإنسانية/جامعة بابل،ص22

[2] حافظا بي احمد بن الحسين البيهقي، كتاب القضاء والقدر، ط2، الرياض،(1426ه)، ص58

المطلب الرابع: العلاقة والفرق بين القضاء والقدر

القضاء والقدر كمصطلحين ليسا متطابقان لأن التعريفات التي تطرقنا لها سابق يوجد فيها اختلاف بحيث يظهر ذلك، لكن رغم اختلافهما من حيث التعريف كمصطلحين إلا أن هناك ما يربط بينهما، وهو مقتضى الإيمان من هنا نتطرق لطرح سؤال، إين تكمن العلاقة والفرق بنيهم؟

أ- العلاقة بين القضاء والقدر

- "قيل: أن المراد بالقضاء الخلق وبالقدر التقدير.
- وجاء كذلك: إن القضاء هو الحكم الكلي الإجمالي في الأزل والقدر جزئيات ذلك الحكم.

بمعنى أن القضاء هو حكم واقع على جميع الموجودات مند القدم والقدر هو تفصيل أحداث القضاء.

- ونجد كذلك: أن القضاء بمعنى الحكم الكوني بجريان الأقدار ومكاتب الكتاب الأولى والقدر بمعنى تقدير الله للكائنات قبل حدوثه.
- وقيل: أنه إذا اجتمعا افترقا فيكون لكل واحد منهما مدلول وإذا افترقا اجتمعا فيدخل أحدهما في الأخر"[1]

والمقصود بهذا أنهما مختلفان في دلالتهما لكن هناك تداخل بينهما بحيث أن " القضاء والقدر أمران متلازمان، لا ينفك أحدهما عن الأخر بمنزلة الأساس وهو القدر والأخر بمنزلة البناء وهو القضاء؛ فمن رام الفصل بينهما فقد رام هدم البناء ونقصه".[2]

[1] د، محمد عبد الله محمد العتيبي، القضاء والقدر في ضوء العقيدة الإسلامية، (مجلة الدراسات الإسلامية والبحوث الاكاديمية)، العدد 71، ص383 384.

[2] أحمد عبد القادر عبد الله العاني، اراء المتكلمين في القضاء والقدر، المؤتمر العلمي الثاني لكلية العلوم الإسلامية والبحوث الاكاديمية-2016م ص494.

أي أن القضاء متم للقدر ولاوجود لواحد دون الأخر، " كذلك جاء في شرح العقيدة الوسيطة جمع الشيخ ابن عثيمين، فقال: القضاء والقدر لفظان متباينان إن اجتمعا ومترادفان إذ افترقا يعني إذا افترقا اجتمعا، وإذا اجتمعا افترقا بمعنى إذا تصادف القضاء مع القدر في آن واحد، يكون لكل واحد منهما دلالته وإذا وجد منفصلين يصبح لهما نفس المعنى".[1] بحيث أن للقضاء والقدر نفس المدلول إذا افترقا، وإذا اجتمعا في نفس الحديث يتأخذ كلا منهم تعريف خاص به.

ب) – الفرق بين القضاء والقدر

وقد فرق العلماء بين القضاء والقدر، قال ابن بطال: "{القضى هو المقتضى} والمراد بالمقتضى المخلوق وبناء على هذا القول يكون القضاء من الله تعالى أخص من القدر، لأنه الفصل بين التقديرين فالقدر هو التقدير، والقضاء هو الفصل والقطع

وهناك من فرق بينهم كالأشاعرة والماتريدية: فقد ذهب الأشاعرة إلى أن القضاء: هو إرادة الله أزلا المتعلقة بالأشياء عكس ماهي عليه فيما لايزال فالقضاء عندهم هو إرادة الله بحسبان تعلقها.

ومن ثم فالقضاء عندهم قديم أما القدر فهو إيجاد الله تعالى لجميع الأشياء على قدر مخصوص ومقدرا معين في ذواتها وأحوالها طبق للإرادة، ووفق لهذا فالقدر عندهم حادث أما الماتريدية: فقد ذهبوا إلى أن القضاء هو: إيجاد الله تعالى الأشياء وإبرازها على الوجه الأكمل؛ فالقضاء عندهم حادث أما القدر فهو: علمه تعالى أزلا بما تكون عليه المخلوقات فيما لايزال."[2] فالقدر عندهم قديم نجد أن الأشاعرة و الماتريدية اجتمع في أن هناك اختلاف بين القضاء والقدر فاختلفوا في أن القضاء بالنسبة للأشاعرة قديم أما القدر فحديث على عكس ما ذهب إليه الماتريدية

[1] عبد الغني حيدر فارع، مرجع سابق، ص23

[2] مرجع سابق، ص23

كذلك جاء في كتاب معجم صليبا "أن العلماء فرقوا بين القضاء والقدر فقالو: القدر خروج الممكنات من العدم إلى الوجود واحدا بعد واحد خروجا مطابقا للقضاء، فالقضاء وجود الممكنات في العقل الإلهي مجتمعة، والقدر وجودها متفرقة في الأعيان بعد حصول شرائطها. {تعريفات الجرجاني}. ومعنى ذلك أن القضاء هو الحكم الكلي على أعيان الموجودات بأحوالها من الأزل إلى الأبد، مثل الحكم بأن كل نفس ذائقة الموت والقدر هو تفصيل هذا الحكم بتعين الأسباب وتخصيص إيجاد الأعيان بأوقات وأزمنة بحسب قابليتها واستعداداتها المتقضية للوقوع منها."[1]

المبحث الثاني: بداية الحديث عن القضاء والقدر

المطلب الأول: الحديث عن القضاء والقدر عند اليونان

لم تكن قضية القضاء والقدر وليدة الفلسفة الإسلامية؛ وإنما جدورها متصلة بالفلسفة اليونانية حتى ولو لم تكن بنفس الاسم؛ وإنما تحمل المعنى ذاته كما جاء في مقال لتقي الدين النبهاني في كتاب شخصية الإسلامية: "ومسالة {القضاء والقدر} بهذا الاسم وبالمسمى الذي بحثوه قد بحثها فلاسفة اليونان واختلفوا فيها؛ فإن هذه المسالة تسمى {القضاء والقدر} وتسمى {الجبر والاختيار} وتسمى {حرية الإرادة}.

وكلها تعني مسمى واحد وهو أن ما يحدث من الانسان من أفعال هل الإنسان حر في إحداثها او عدم إحداثها او مجبور عليها؟ وهذا المعنى لم يخطر ببال المسلمين – قبل ترجمة الفلسفة اليونانية أن يبحثوه وإنما بحثه فلاسفة اليونان واختلفوا فيه" [2].

هذا دال على أن قضية القضاء والقدر قضية موجودة في كل العصور والأديان والثقافات وإن اختلاف المفهوم؛ فإن الأصل واحد، فما هو مصدر أفعال الإنسان، وكل مذهب كيف فسروا وعرف أصل أفعال الإنسان فمثلا:

---

[1] جميل صليبا، مرجع سابق، ص182

[2] تقي الدين النبهاني، الشخصية الإسلامية، ج1، دار الأمة لطبعة والنشر والتوزيع، ط6، لبنان بيروت، 2003 ص67.

"الأبيقوريون يرون أن الإرادة حرة في الاختيار، والإنسان يفعل جميع الأفعال بإرادته واختياره دون أي إكراه، أما الرواقين فإنهم يرون الإرادة مجبرة على السير في طريق لا يمكنها أن تتعداها والإنسان لا يفعل شيء بإرادته وإنما هو مجبور على فعل أي شيء ولا يملك أن يفعل وألا يفعل". [1]

بحيث أن الرواقين والأبيقوريون كانت لهم فكرة معاكسة ومتناقضة في قضية

الجبر والاختيار، فالأبيقوريون يرو أن الإنسان حر الإرادة ونظيرا لهذا الرواقين الذين يرو أن الإنسان مقيد الحرية.

عند بداية ظهور الفكر الفلسفي في الحضارة الإسلامية اعتبرت قضية القضاء والقدر من بين أهم المسائل التي حضت بنصيب من نقاش الفلسفة المسلمين، وفي هذا السياق يذهب كذلك تقي الدين بشرح قضية القضاء والقدر عند المسلمين يقول:" فلما جاء الإسلام وتسربت الأفكار الفلسفية. كانت من أهم المسائل مسالة الصفات العدل بالنسبة لله، فالله عادل ويترتب عن هذا العدل مسالة الثواب والعقاب، وترتب على ذلك مسالة قيام العبد بأفعاله جريا على منهج البحث الذي ساروا عليه من بحث المسالة وما يتفرغ عنها والتأثر بأبحاث الفلاسفة، أي بما درسوه من الأفكار الفلسفية التي تتعلق بموضوعاتهم التي يردون عليها." [2]

[1] مرجع نفسه، ص67.

[2] مرجع نفسه، ص67

المطلب الثاني: الحديث عن القضاء والقدر عند المسلمين

أ- ظهور نقاش في القضاء والقدر في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم

كان تنزل القران، وجود رسول "صلى الله عليه وسلم" بين الصحابة له الدور الأساسي في سلامة العقيدة وصفائها، والتسليم لله والرسول في كل أمر من الأمور، ولذلك لم يقع في عهد الرسول "صلى الله عليه وسلم" أي انشقاق او ابتداع في أمور العقيدة ومنها القدر وهذا لا يعني عدم وقوع بعض الأسئلة التي جوابها حاسما من الرسول "صلى الله عليه وسلم" او المخاصمة من جانب المشركين فقط، وإذا ما ستعرضنا هذه الفقرة سنقف على الحوادث التالية:

"ما روى أبو هريرة –رضي الله عنه– قال خرج علينا رسول الله "صلى الله عليه وسلم" ونحن نتنازع في القدر، فغضب واحمر وجهه حتى كأنما فقيء في وجنتيه الرمان فقال: {ا بهذا أمرتم بهذا أرسلت إليكم} إنما هلك من كان قبلكم حين تنازعوا في هذه الأمور، عزمت عليكم ألا تنازعوا فيها.

فنلاحظ أن تنازع والمخاصمة وجدت بين الصحابة حول القول بالقدر ولكن لما نهاهم رسول الله، وهو مغضب كفوا ورجعوا عما هم فيه. أي وقت الرسول صلى الله عليه وسلم" [1]

إن الحديث عن القضاء والقدر ظهر حتى في زمان الرسول صلى الله عليه وسلم على الرغم من أنه كان يأتيهم بحل لكل ما سألو عنه من أمور تخص حياتهم –بوحي ألهي– إلا أن الإنسان يدفعه فضوله للبحث عن إجابة لبعض الأسئلة المطروحة لديه التي لم يجد لها حلا، لكن عند ما نهمهم الرسول عن الخوض في مسالة القضاء والقدر، لأنها من أعقد المسائل العقائدية كفوا عن ذلك، إلا أن المشركين لم ينتهوا من الحديث في هذه المسالة.

[1] عبد الرحمان بن صالح المحمود، القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة، ط2، 1997م، ص14

"حديث ابي هريرة –رضي الله عنه – قال جاء مشركين قريش إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يخاصموا في القدر فنزلت الآية {يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ} القمر–لأية 49.

كان الرسول صلى الله عليه وسلم يبين لصحابة أن كل شيء يجري بقضاء الله وقدره حتى في الأمور التي يتعادها الناس فقد روى أبو زرعة قال: حدثنا صاحب لنا عن مسعود قال: قام فينا رسول صلى الله عليه وسلم فمن أجرب الأول؟ لا عدوى لاصفر خلق الله كل نفس وكتب حياته ورزقها ومصائبها. بحيث أن في عهد الرسول " صلى الله عليه وسلم" لم يخوض نقاش في مسالة القضاء والقدر ولم يسمح لهم رسول الله بذلك لان كل غموض في مسالة ما كان يأتي لهم بحلها بوحي من الله فيكشف الغموض".[1]

– ظهور النقاش في عهد الخلفاء الرشدين

إن في عصر الخلفاء الراشدين اتبعوا نهج الرسول صلى الله عليه وسلم في كل ما سنه لهم من صفاء وسلامة العقيدة الإسلامية، وابتعدوا عن كل ما نهى عنه الرسول "فكان أمر العقائد في عهد الخلفاء الراشدين –رضوان الله عليهم –على ما كان عليه في عهد رسول صلى الله عليه وسلم من سلامة العقيدة، والتسليم الله ورسوله في كل أمر وعدم الجدال والخوض فيما خاض فيه من بعدهم، وبالنسبة لعقيدة القضاء والقدر، كان موقف الصحابة والتابعين التسليم والإيمان به على وجه الحق كما بينه لهم رسول الله ولم يكن يبدر منهم شيء إلا كما بدر من بعضهم في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وسرعان ما يزول التباس بالإيمان القوي بعد البيان والإيضاح".[2]

إن الخلفاء بعد رسول لم يخضوا الحديث او النقاش في مسالة القضاء والقدر لأن رسول صلى الله عليه وسلم وضع لهم أساس العقيدة السليمة وبين لهم طريق الاعتقاد.

[1] مرجع نفسه،ص14

[2] مرجع نفسه، ص 155.

والايمان الصحيح، إلا في موقف قليلة ظهر فيها الحديث عن القضاء والقدر "ولعل من المناسب أن نورد البعض من هذه الوقائع التي وقعت بين الصحابة –حول القضاء والقدر –على وجه الإشكال لا على وجه الاعتراض، لنتبين من خلالها كيف كانوا وكيف كانوا يسارعون إلى الإيمان، فمن ذلك ما روي عن ابي الأسواد الدؤلي قال: قال لي عمران بن حصين أ رأيت ما يعمل الناس الكادحون فيه، أشيء قضي عليهم ومضى عليهم من قدر سابق؟ او فيما يستقبلون به مما أتاهم نبيهم، وثبتت الحجة عليهم؟ فقلت: بل شيء قضي عليهم ومضى عليهم، قال: فقال أفلا يكون ظلما؟ قال: ففزعت من ذلك فزع شديدا، كل شيء خلق الله وملك يده فلا يسال عما يفعل وهم يسألون".[1]

" فقال لي: يرحمك الله أنى لم أرد بما سالتك إلا لأحرز عقلك، إن راجلين من المدينة أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالا: يا رسول الله أرأيت ما يعمل الناس اليوم ويكدحون فيه، أشيئ قضي عليهم ومضى فيهم من قدر قد سبق او فيما يستقبلون به مما أتاهم به نبيهم، وثبتت الحجة عليهم؟ فقال: لا بل شيء قضي عليهم ومضى فيهم، وتصديق ذلك في كتاب الله

عز وجل:{وَنَفْس وما سواها فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا} الشمس – الآية8"[2]

إن من الموقف القليلة التي خاض فيها الخلفاء الرشدين بعد الرسول صلى الله عليه وسلم نقاش في مسالة القضاء والقدر لم يكون اعتراض عن قضاء الله وقدره وإنما كان خوضهم من ناحية الإشكال والتوضيح.

[1] المرجع نفسه، ص155

[2] عبد الرحمان بن صالح المحمود، مرجع سابق، ص155–154

"فهذه القضية واضحة الدلالة فيما قللناه قبل قليل، فعمران بن حصين –رضي الله عنه – لم يقصد إيراد الشبهة، وإنما أراد توضيح أمر القدر بهذا الأسلوب التساؤلي والجواب عنده واضح، فقد سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن ما أروع إجابة ابي الاسواد وقد فزع لهذا الامر فزعا شديدا حيث قال: كل شيء خلق الله وملك يده لا يسال عما يفعل وهم يسألون). [1]

ظهور خلاف في القضاء والقدر عند المتكلمين

أثرت قضية القضاء والقدر جدل كبير وسط جمهور العلماء المسلمين حيث ظهرت كل فرقة وجهة نظرها حول هذا الموضوع، لما راوا أن ادلة الكتاب والسنة والعقول متعارضة بينهما فمنها ما يدل على أن الإنسان مجبر على أفعاله:

أ- قوله تعالى: {قُل لَن يُصِيبُنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا} التوبة- الآية 51

ب- قوله تعالى: {وَاَللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْلَمُون} الصفات- الآية 96

ت- قوله صلى الله عليه وسلم: {الشقي من شقي في بطن أمه، والسعيد من وعظ بغيره}

ث- ومن حجج العقول: إننا لو قلنا بأن العبد مخير وهو خالق أفعاله لكانت قدرة الله تعالى محددة وغير شاملة، وأن العبد شريك الله تعالى في إيجاد العالم".[2]

فهذا دليل على أن هناك في الكتب والسنة والعقل على ما يثبت أن الإنسان مجبر على أفعاله وهناك العكس.

[1] المرجع نفسه، ص155

[2] د. رشدي محمد عليات، د. قحطان عبد الرحمان الدوي، أصول الدين الإسلامي، ط2، العرق، 2011م، ص138.

كذلك هناك ما يدل على أن الإنسان مخير في أفعاله ليس مجبر

أ- قوله تعالى: {كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كست رَهِينَةٌ} المدثر-الآية 38

ب- قوله تعالى: {فمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ} الكهف-الاية29

ت- ومن حجج العقول: إننا لوقلنا بأن الإنسان مجبر فقدرته لا أثر لها ولكن لو لم تكن له قدرة لما كان معنى للأوامر والنواهي وللثواب والعقاب".[1]

أي لو أثبتنا أن الإنسان مجبر في أفعاله بما نفسر الأوامر والنواهي والثواب والعقاب، سنتطرق في هذه الفقرة لعدة أمور مهمة تتعلق بنشأة انحراف القدر في الإسلام وتطور ذلك، وذلك يشمل كلام حول نشأة القدرية الأولى، اختلفت الآراء حول نشأة القول بالقدر في الإسلام وعلى يد من نشا القول به وأهم الأقوال التي قيلت في ذلك هي:

أ- نشأة القول بالقدر (القدرية الأولى)

بعد زمن الرسول صلى الله عليه وسلم وزمن الخلفاء الرشدين ظهر انحرف في العقيدة بظهور خلاف بين بعض الفرق حول مسالة القضاء والقدر، وخاضوا نقاش في هذه القضية التي رفض الرسول صلى الله عليه وسلم الجدل فيها وحتى الخلفاء الرشدين من بعده اتبعوا نهجه، فالانحراف العقائدي يتمثل في مخلفتهم لرسول صلى الله عليه وسلم نفي القدر واختلاف التفسيرات حول من أول من قام بابتداع القول بالقضاء والقدر، واختلفت الآراء حول نشأة القول بالقدر في الإسلام، وعلى يد من نشا القول به هناك روايات تدلي بأن معبد الجهني من أوائل من ابتدع القول بالقدر ومختصر قوله هو نفي القدر وهناك من يقول أن أوائل من ابتدع القول بالقدر كان في مكة، وهناك من يرى غير ذلك وأهم الأقوال التي قيلت في ذلك هي:

[1] مرجع نفسه، ص138

القول الأول: أن أول من قال بالقدر هو معبد الجهني ذلك كان بالبصرة في أواخر عهد الصحابة –رضوان الله عليهم– وكل تراجم لمعبد الجهني هذا قال عنه: أنه أول من تكلم بالقدر او ابتدع القول بالقدر، ومعلوم أن المقصود به نفي القدر، ودليل هذا القول: رواية مسلم في صيحه في الحديث المشهور–فقد روي عن يحي بن يعمر قال: كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمان الحميري حاجين او معتمرين، فقلنا لو لقينا أحد من أصحاب رسول الله فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوفق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخلا المسجد فاكتنفته أنا وصاحبي أحد عن يمينه والأخر عن شماله، فطننت أن صاحبي سيكل الأمر الي، فقلت: أبا عبد الرحمان، أنه قد ظهر قبلنا أناس يقرؤون القران ويتقفرون العلم ، وذكر من شانهم أنهم يزعمون أن لا قدر، وأن الامر أنف .... الحديث، وهذا يفيد أن معبد الجهني هو أول من قال بالقدر".[1]

[1] عبد الرحمان بن صالح المحمود، مرجع سابق، ص162–163.

وقد أخذ عن معبد الجهني قوله بنفي القدر شخص أخر أسمه غيلان الدمشقي، ويعد ثاني من تكلم عن القدر، وهؤلاء هم القدرية الأوائل الدين أنكروا القدر وانكروا علم الله السابق بالأمور ومعنى ما في الحديث مسلم أنهم: {يزعمون أن لا قدر والأمر انف}.

القول الثاني: أن أول ما حدث القول بالقدر في الحجاز قبل معبد الجهني، وأن ذلك وقع لما احترقت الكعبة وعبد الله ابن الزبير–رضي الله عنه – محصور بمكة فقال أناس احترقت بقدر الله تعالى، وقال أناس لم تحترق بقدر الله.

القول الثالث: أن أول من نادى بالقدر في الشام هو عمر المقصوص وكان عمر هذا معلما لمعاوية الثاني، وأثر عليه كثيرا فاعتنق أقواله في القدر. ثم بعد القدرية جاءت فرقة أخرى تقول بنفي القدر هما المعتزلة هذا ما سنتطرق إليه.

ب–انتشار القول بنفي القدر على يد المعتزلة

ذكرنا فيما سبق أن القدرية الأوائل القائلين بنفي صفة العلم لله تعالى كانوا هم أول من قال بنفي القدر، وأن هؤلاء كانوا قليلي العدد ولذلك لم ينتشر قولهم هذا حيث وقف الصحابة منهم موقف شديدا وصل إلى حد البراءة منهم بل كفرهم الاثمة، انتشر هذا القول بظهور طائفة أخرى تختلف قليلا عن الطائفة الأولى، وذلك بإثباتها أن الله تعالى عليم بلا علم.

ج – نشأة وتاريخ الجبرية

الجبرية كفرقة تقول بالجبر على المعنى الإصطلاحي في باب القدر، وترتبط نشأتها على ما يقوله كتاب المقالات بظهر الجهم بن صفون وذلك بمدينة ترمد، في أوائل المئة الثانية للهجرة تقريبا وعلى هذا يكون ابتداء ظهور الجبرية مقاربا لابتداء ظهور المعتزلة ولعل صراع العقائد في هذه الفترة هو الذي ولد هذا الغلو في جانب القدر، سواء بنفي أي دور للعباد في أفعالهم، وكون الإنسان كالشجرة في مهب الريح كما تقول الجبرية او بنفي خلق أفعال العباد عن الله، ونسبتها إلى العباد كما تقول المعتزلة"[1]

[1] عبد الرحمان بن صالح المحمود، سابق مرجع، ص163

المبحث الثالث: أهم مذاهب المتكلمين في القضاء والقدر

لقد قسم العلماء الأفعال إلى قسمين

أ- "**أفعال اضطرارية:** وهي التي لا قدرة للإنسان ولا اختيار له فيها كحركة ارتعاش اليد وحركة الجهاز العصبي والهضمي وقد اتفقت الفرق الإسلامية على أنها مخلوقة الله وليس للعبد دخل فيها ولا ثواب ولا عقاب بها.

ب- **أفعال اختيارية:** وهي التي للإنسان فيها قدرة واختيار كالسير والكلام وهذه في محل الخلاف بين علماء الفرق الإسلامية الذين ذهبوا فيها مذاهب مختلفة".[1]

والمقصود هنا أن أفعال الإنسان نوعين اختيارية هو مصدرها ويثاب ويعاقب عليها وأخرى اضطرارية تملأ عليه مصدرها إلهي.

"وقد عرضت هذه المشكلة للمفكرين المسلمين أيضا: ذلك لإن القران الكريم يحتوي لما قلنا على آيات تشير إلى أن الله خالق كل شيء، وآيات أخرى تقرر أن العبد مسؤول عما يفعل ومن المؤكد أن هناك تعارضا، بحسب الظاهر على الأقل هذين النوعين من الآيات، ولذا انقسم المسلمون في فهم هذه المشكلة إلى فريقين رئيسين: هما أهل الجبر المحض والمعتزلة، ثم حاول فريق أخر التوفيق بينهما، ويعني به فريق الأشعرية غير أن هؤلاء لم ينجحوا حاولوا بل يمكن القول بأنهم من أهل الخير بمعني الكلمة، ثم جاء الماتريدية وأخذ يبرهن على فساد راي المعتزلة لكن براهينه كانت واهية, ولذا لم ندهش عندما رأيناه يرتضي راي خصومه في نهاية الامر"[2]

[1] د. رشدي عليات –د. قحطان عبد الرحمان الدوري، مرجع سابق، ص139.

[2] أبو الوليد ابن رشد، تحقيق –د. محمود قاسم، مناهج الأدلة في عقائد الملة، ط2، مكتبة الانجلو المصرية، 1964، ص106.

المطلب الأول: مذهب الجبرية

"اتباع الجعد بن درهم والجهم بن صفوان الراسبي وهؤلاء نفوا القدرة والاختيار والإرادة عن الإنسان، وقالوا: بأن الإنسان مجبر على جميع أفعاله، فهو كالريشة في مهب الريح. وأن الله تعالى خلق في الإنسان أفعاله بنوعيها الاضطرارية والاختيارية التي يخيل إلى البعض أنها اختيارية ونسبتها إلى الإنسان على سبيل المجاز كما تنسب إلى الجمادات والنباتات فنقول: تتغذى النباتات، وتحرك الحجر، وقالوا: الثواب والعقاب جبر، والتكاليف الشرعية أيضا جبرٍ".[1] أي أن أفعال الإنسان ليس هو مصدرها وإنما جميعها من مصدر إلهي.

هل يعقل أن يجبر الإنسان على أفعاله ثم يثاب ويعاقب على ذلك، بل إن الله أعدل من أن يجبرك على فعل ثم يجزيك او يخزيك "واستدلوا على قولهم بالنصوص السابقة التي تفيد الجبر ورد بإن: هذه النصوص يجب تأويلها كي تستقيم مع النصوص التي تثبت للعبد عملا يستحق عليه العقاب والثواب والمدح والذم، لأن الله تعالى منع الظلم على نفسه وأنه لا يحاسب إلا على العمل الذي اكتسبه العبد قال تعالى: (يَوْم تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تجدل عَنْ نَفْسِهَا وتوفى كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلْت وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ) النحل- ال اية111."[2]

ولتبرير موقفهم استدلوا بأدلة من الكتاب والسنة وكذلك أدلة عقلية تفيد أن الإنسان مجبر على أفعاله ، وفي هذا السياق ذهب الفيلسوف ابن رشد في كتاب مناهج الأدلة في عقائد الملة: "إلى أنهم يميلون إلى أن أفعال الناس ليست من صنعهم بحل ما فإن الله وحده هو الذي يخلقها ولا فرق في ذلك بين أفعالهم الاضطرارية كرعشة اليد او السقوط من الأعلى، وبين أفعالهم التي قد يخيل إلى بعضهم أنها اختيارية؛ كالسير والكلام والحركة وإنما كان الإنسان مجبرا تمام الجبر، لأنه مجرد من كل قدرة وإرادة"[3].

---

[1] مرجع نفسه، ص139-140.

[2] أبو الوليد ابن رشد، مرجع سابق، ص105.

[3] المرجع نفسه، ص105

أي مجبور على أفعاله ولا يوجد فرق بين الأفعال الاضطرارية وما يراه الأخرين بأنه أفعال اختياريه. "والله هو الذي يخلق له أفعاله ثم يجريها على يديه، من هذا نرى أن أهل الجبر يهبطون بالإنسان إلى مرتبة أقل وأدنى من مرتبة الحيوانات بل النباتات أيضا: لأنهم يماثلون بينه وبين الجماد، فيقولون أن الأفعال لا تنسب إليه على وجه الحقيقة، بل عل سبيل المجاز كما يقال مثلا سقط الحجر وتحرك الغصن، وأثمرت الشجرة وطلعت الشمس، وما كان الإنسان في رأيهم أن يستطيع شيئا إذ الله وده هو خالق كل شيء ولو صح أن الإنسان يخلق أفعاله لكان شريكا الله في الخلق او كانت له على الأقل أفعال لا تخضع لإرادة الله، اولا تتم حسب مشيئته وقدرته". [1]

وبهذا يتضح لنا أنهم يروا أن الإنسان مجبر غير مخير ويرى أنه إذا قلنا إن الإنسان مخير؛ أي أن له قدرة مماثلة لقدرة الله. وقد استدل أهل الجبر المحض لرأيهم هذا ببعض الآيات كقوله تعالى: {اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ} الزمر –الاية62 وقوله: {خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ} البقرة– الآية 7 وقوله: {وَاَللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْلَمُون} الصفات –الآية 96

غير أن هذه الآيات يمكن تأويلها، وبخاصة إذا نحن فرقنا بين قدرة العبد وقدرة الرب، وإذا نحن لم نماثل بين فكرة الخلق بالنسبة إلى الله تعالى وبالنسبة إلى الإنسان ولما غفل أهل الجبر المحض عن ضرورة هذه التفرقة غلوا في التعصب لرأيهم وهبطوا بالإنسان إلى مرتبة أدنى بكثير من تلك التي أرداها له الخالق الذي أحسن خلقه ". [2]

[1] المرجع نفسه، ص105

[2] أبو الوليد ابن رشد، مرجع نفسه، ص105

المطلب الثاني: المعتزلة:

" يرى معظم المعتزلة أن للإنسان قدرة على أكثر أفعاله، ويريدون بها أفعاله الاختيارية، التي يتردد فيها أمام الفعل او الترك فإذا فعلها كانت مخلوقة له ما في ذلك ريب، كما الأفعال الاضطراري كرعشة اليد وغيرها وهي التي تشبه الأفعال المنعكسة التي تتم دون تدخل الإرادة فلا يمكن أن يقال عنها أنه من صنعه او بحريته او باختيار"، وبهذا يذهبون إلى أن الإنسان له القدرة ،على الكثير من أفعاله التي يكون فيها مخيرا بين الفعل والترك، مثل أن يؤمن او يكفر أما التي تكون دون تدخل الإرادة، فلا نقول عنها أنها من صنعه او بحريته، "والأفعال الأولى التي يمكن فعلها او تركها أولى أن تنسب إلى الإنسان من أن تنسب إلى الله، إذ لو لم يكن العبد هو خالقها بل كانت مخلوقة لله، فليس هناك ما يدعوا إذن إلى تكليفه بفعلها ولا إلى عقابه او ثوابه عليها، متى وقعت منه او أجراها الله على يديه، كما يقول أهل الجبر المحض وكيف يثاب ويعاقب مع أنه لم يأت في حقيقة الأمر خيرا او شر من تلقاء نفسه".[1]

بهذا القول فهم يعترضون على كيف يعاقب الإنسان على أفعل ليس هو بصاحبه ومصدرها ألهي فمن وجهة نظرهم هذا ليس بعدل. "وعلى كل فليس هناك معنى لتكليف العبد بفعل الخير وترك الشر، ما دمنا نعلم أن ذلك ليس في استطاعته؛ لان الله وحده هو القادر، وهو الخالق لكل شيء، حتى لأفعال العباد نفسها، وكيف يتصور العقل أن نقول لمن لا يخلق شيئا: أفعل او لا تفعل؟ ثم كيف نجيز أن يعاقب العاجز او يثاب على عجزه او على فعل اجراه الله على يديه، دون أن تكون لإرادة هذا العاجز أي تأثير في القيام به"[2].

وهنا يذهبون إلى أن، هل يمكن أن يلزم الإنسان على مالا طاقة له فيه؟ وهل الحكم على من لا ناقة ولا جمل له في ذلك؟ فمن منظور المعتزلة ليس من العدل ولا بالمعقول أن نجبر العاجز على فعل ما لا يستطيع.

---

[1] المرجع نفسه، ص106

[2] المرجع نفسه، ص106

"تلك من وجهة نظرهم العقلية في ضرورة القول بخلق العبد لأفعاله، وهي تنسيق فيما عداء ذلك مع الآيات كثيرة من القران، وهي تلك الآيات التي لم تعد المعتزلة ان يستشهدوا بها لتدعيم رأيهم، فمنهم قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ} الرعد- الآية 11. وقوله: {فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرٌ7 يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ8} [الزلزلة 8/7])[1] فمن مختصر قولهم وما قد اجمعوا عليه كالتالي:

1- ان العباد هم الذين يخلقون افعالهم الاختيارية وليس لله تعالى صنع ولا تقدير فيها.

2-الله عالم ازلا بأفعال خلقه، فلم يزال عالما بمن سيؤمن وبمن سيكفر وهذا يميزهم عن القدرية الخاصة اتباع معبد الجهني وغيلان الدمشقي –الذين أنكروا علم الله الازلي فالله عندهم لا يعلم أفعال الفرد الابعد وقوعها.

3-الانسان فاعل مختار، يعمل بالقدرة الحادثة التي منحتها إياه العناية الإلهية فيوجهه حسبما يريد.

4-امر الله تعالى وإرادته امران متلازمان فالله تعالى يريد ان نوحده وان نؤمن برسله ونقيم الصلاة ويأمرنا بذلك ولا يريد منا المعاصي والكفر ويأمر به، وانما هو من إرادة الانسان واختاره وفعله.

احتجت المعتزلة بما يأتي: أ-لبطل التكليف الشرعي من الأوامر والنواهي **ب- ولبطل الثوب والعقاب** ج-ولا نتفت فائدة بعثة الانبياء

ورد هذا القول بان أفعال العباد الاختيارية مخلوقة لله بدليل: قوله تعالىٍ (وَخَلْقٌ كُلِّ شيء فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا) [الفرقان2] وقوله تعالى: (وَاَللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْلَمُون) الصفات 96."[2]

[1] المرجع نفسه، ص107

[2] رشدي محمد عليات، د. قحطان عبد الرحمان الروي، مرجع سابق، ص141

المطلب الثالث: الاشاعرة

"أراد الأشعري ان يسلك منهجا وسطا بين الجبرية والمعتزلة، فخرج بهدأ الراي القريب الذي يحمل تناقض بين ثناياه، فاذا نحن أمعنا فيه النظر، وبين مواطن التناقض والضعف فيه بدا لنا على حقيقته وهو انه نفس الراي الذي ارتضاه اهل الجبر المحض من قبله."[1]

نلاحظ أن أتباع الأشعرية حاولوا الجمع بين مذهبي الجبر المحض والمعتزلة وتوصلوا الى مذهب الأشعرية"[2]

إن الاشاعرة اختلفوا عن غيرهم في الحكم على مسالة القضاء والقدر في تميز بين نوعين من الأفعال؛ واحدة اضطرارية يكون فيها عاجز، وأخرى إرادية تكون بإرادته.

إن الاشعري بدا بأن فرق بين نوعين من الأفعال على غرار المعتزلة فقال: "إن هناك افعالا اضطرارية وأخرى إرادية، وفي الأفعال الأولى يشعر الانسان بعجزه، مما يدل قطعا على انها غير مخلوقة له وانه لا إرادة له فيها، ومن ثم لا يسال عنها، أما في الأفعال الثانية فانه يشعر بالقدرة عليها، وهذا دليل على ان له قدرة يستطيع استخدامها، وهذه القدرة مسبوقة بالإرادة وبهذا يكتسب الانسان افعاله ولكن ما معنى الكسب اذن؟ وهل هو مختلف عن الخلق؟ يقول الأشعري– ومن يتشيع لهم – إن الكسب معناه اقتران قدرة العبد بفعل الله، بمعنى ان الانسان إذا أراد ان يفعل فعلا من الأفعال، فان الله يخلق له في هذه اللحظة نفسها قذرة على هذا الفعل."[3]

[1] أبو الوليد ابن رشد، مرجع سابق، ص108/107

[2] أبو الوليد ابن رشد، مرجع سابق، ص108

[3] مرجع نفسه، ص108

" وأن أرد أن نفسر ما ذهب إليه الاشاعرة نتوصل الى أن قدرة الانسان هي بمثابة أداة يحركها الله كيفا ما يشاء، وهذا دال على ان قدرة العبد تسير وفقا مشيئة الاهية.

ومن جانب اخر عرضت، الاشعرية الشبهة الانية، وهي كيف تتعلق قدرة العبد وقدرة الله بشي واحد، وهو الفعل الذي يصدر من الانسان، فقال ان قدرة العبد تتعلق به كسبا، بينما تتعلق به قدرة الله خلقا"[1]

فالأشاعرة يذهبون الى ان أفعال الفرد الاختيارية مخلوقة لله تعالى وليس لعبد تأثير في ايجادها وان الله تعالى يخلق فيه قدرة على اصدار ذلك الفعل للعبد، فالفعل ابداع وأحدث لله وكسب للعبد، والكسب هو اقتران قدرة العبد بالفعل الله بمعنى: ان الانسان إذا أراد ان يفعل فعل من الأفعال، فان الله يخلق له في هذه اللحظة نفسها قدرة على هذا الفعل، وهذه الأخيرة هي التي تكتسبه، لكنها لا تخلقه ورأيهم هذا توسط بين الجبرية والمعتزلة. ولإثبات موقفهم استدلوا بما يأتي: .[2]

ا) – قوله تعالى: (وخلق كل شيء فقدره تقديرا) 'الفرقان 3' والفعل جملة من الأشياء، فهو مخلوق لله تعال.

ب) – لوكان العبد موجدا لأفعاله بالاختيار والاستقلال، لوجب ان يعلم تفاصيله، ويستحيل على الانسان ان يحيط بجميع وجوه الفعل، اذ تصدر منه أفعال في غفلته، وهي على انسجام وانتظام وصفة الإتقان والاحكام، والعبد غير عالم بما يصدر منه.[3]

[1] مرجع نفسه، ص108

[2] د. رشدي محمد عليات، د. قحطان عبد الرحمان الروي، مرجع سابق، ص141

[3] د. عليات محمد رشد، د. قحطان عبد الحمان الروي، مرجع سابق، ص141

الفصل الثاني: حقيقة القضاء والقدر عند ابن رشد

المبحث الأول: معنى القضاء والقدر عند ابن رشد

المبحث الثاني: حل ابن رشد لمسالة القضاء والقدر

المطلب الأول: موقف ابن رشد من القضاء والقدر

المطلب الثاني: براهين ابن رشد حول القضاء والقدر

المبحث الأول: معنى القضاء والقد عند ابن رشد

حظي القضاء والقدر كمصطلح على العديد من التأويل وتفسيرات وشروحات من طرف العلماء والمفكرين والفلاسفة ومن بين تعريفات الفلاسفة، تعريف ابن الوليد بحيث يذهب ابن رشد إلى" أن مفهوم القدر عنده: هو الأسباب الخارجية التي تؤثر في إرادتنا، وليست هي متمة فقط لما نروم فعله، بل هي السبب في أن نريد أحد المتقابلين وذلك لتأثيرها على الإرادة "[1]

قال: " فان الإرادة إنما هي شوق يحدث لنا عن تخيل ما، او تصديق بشيء وهذا التصديق ليس هو لاختيارنا، بل هو شيء يعرض لنا عن الأمور التي من الخارج " [2].

بحيث أن الأسباب الخارجية هي الدافع القوي لقيامنا بالأفعال؛ وليست مجرد متمما لها ومثال على ذلك: شروق شمس الصيف الحارة يدفعنا لدخول إلى منازلنا؛ شمس الصيف سبب خارجيا ودخولنا إلى منازلنا فهي سبب داخلي إرادتنا هي التي تدفعنا والأسباب الخارجية لها نظام محدود وترتيب منضوض لا تخل به، وإرادتنا لا توجد ولا تتم إلا بموافقة الأسباب التي من الخارج، فواجب أن تكون أفعالنا تجري على نظام محدود.

قال ابن رشد: {أعني أنها توجد في أوقات محدودة ومقدار محدود}. وعرف القضاء والقدر فقال: "هو النظام المحدود الذي في الأسباب الداخلية والخارجية أعني التي لا تخل به وإرادتنا لا توجد ولا تتم بالجملة إلا بموافقة الأسباب التي من الخارج، فواجب أن تكون أفعالنا تجرى على نظام محدود ومقدر الحدود.

وهو القضاء والقدر الذي كتبة الله تعالى على عباده وهو اللوح المحفوظ وعلم الله بهذه الأسباب وبما يلزم عنها هو العلة في وجود هذه الأسباب، وهو في ذلك يستمد من مذهب الفلاسفة ولا يجيد عنه"[3]

---

[1] سعيد عبد الطيف فودة، موقف ابن رشد من علم الكلام، دار الفتح للدراسات والنشر، الأردن، 2009، ص210

[2] القاضي ابي الوليد محمد ابن رشد، تحقيق د. سليمان دنيا، تهافت التهافت، دار المعارف، 1964، ص69

[3] سعيد عبد اللطيف فودة، مرجع سابق، ص208

" والله هو وحده العالم بهذه الأسباب، والعلم بها هو العلم بالغيب، لأن الغيب عنده هو معرفة وجود الموجود في المستقبل، او لا وجود له، ومفتاح الغيب هو العلم بأسباب جميع الموجودات وهذا يدل على أن الله الذي يعلم الأسباب وهو العلم الغيب " .[1]

[1] مرجع نفسه، ص210

المبحث الثاني: حل ابن رشد لمسالة القضاء والقدر

المطلب الأول: موقفه من القضاء القدر

ساد الجدل في قضية القضاء و القدر فترة من الزمن خاض فيها المتكلمين منهم القدرية الذين " ناهضوا أيديولوجيا الجبر، التي كرسها الأمويين ، لتبرير أفعالهم وقالو بقدرة الإنسان على خلق أفعاله، وبالتالي تحميله مسئوليتها، وكان ذلك موقفا عقلانيا ضد عقيدة "الجبر" التي كرسها الأمويون لتبرير أعمالهم بنسبتها إلى قضاء الله وقدره "[1]

فكان الجدال قائم بين نفي الجبر وأنصار هذا القول وهم الجبرية والقائلين بالاختيار وهم المعتزلة والقائلين بالكسب وهم الأشاعرة، فحاول فيلسوف قرطبة التوسط بين هذه الآراء "بفكرة مبتكر أودعها كتابه الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة لحل مشكلة من منظور فلسفي، حل يوفر الغطاء الشرعي لكل من قاعدتي الجبر والاختيار فلا يضحى بأحدهم على حساب الأخرى، بنفس الوقت الذي يربط فيه، ربطا عضويا غير قابل للانفصام بين الأسباب والمسببات، معتمدا على قاعدة فلسفية أثيرة عنده، هي: "من رفع الاسباب فقد رفع العلم.

وأكاد أجزم أن هذا الحل الراشدي المبتكر، لو أتيح له موطئ قدم في الفكر العربي الإسلامي، ومن ثم تحويله إلى قيمة في اللاوعي المجتمعي، لكنا اليوم في مأمن من هذه النظرة المتواكلة التي تعلق كل فشل، او عدم الوصول إلى مبتغى، إلى قضاء الله وقدره "[2]

"يلجا ابن رشد في توضيح مذهبه إلى استعمال لفظ الكسب أيضا، ويعزف عن استعمال لفظ غيره مع العلم أن الأشاعرة يعبرون عن مذهبهم باللفظ نفسه، وينفون القول بالخلق والايجاد [3]

---

[1] أبو الوليد ابن رشدن، تحليل –د. محمد عابد الجابري، فصل المقال، ط1، بيروت لبنان، 1997، ص16.

[2] –الرياض، موضوع بعنوان : القضاء والقدر من منظور ابن رشد، بتاريخ (23 يناير2022م) ، ALRYADH.COM

إن موقف ابن رشد مع أنه جاء يتوسط بين من ينادون بالجبر المحض والطرف الثاني الذين يرون أن الإنسان مخير إلا أن في مذهبه ما يشبه مذهب الأشاعرة في لفظ الكسب " وكان ينبغي بابن رشد أن يبين موقفه صراحة من هذين المعنيين ولكنه اكتفى القول بأن الله خلق لنا قوى نقدر بها أن نكتسب أشياء هي أضداد، لكن لما كان الاكتساب لتلك الأشياء ليس يتم لنا إلا بمؤاتاة الأسباب التي سخرها الله لنا من خارج وزوال العوائق عنها, كانت الأفعال المنسوبة إلينا تتم بالأمرين جميعا"؛ بحيث أن الله سبحانه اعطى للإنسان قدرة يستطيع به اكتساب أفعال متضاد موافقة لأسباب الخارجية فإن الأفعال المنسوبة للإنسان تتم بوسطة إرادته وهو مخيرا بين الفعل والترك.

" إن الله سبحانه تعالى خلق لنا قوة نملك من خلاله قيامنا بأفعال متضادة وفقا الأسباب الخارجية، وإذا كان ذلك فالأفعال المنسوبة إلينا التي سخرها الله من الخارج ليست هي متممة للأفعال التي نروم فعلها او عائقة عنها فقط؛ بل وهي السبب في أن نريد أحد المتقابلان " [1]، فإن الإرادة "إنما هي شوق يحدث لنا عن تخيل ما, او تصديق بشي, وهذا التصديق ليس هو اختيارنا بل هو شيء يعرض لنا عن الأمور التي من الخارج " [2] مثال ذلك "أنه إذا ورد علينا أمر مشتهي من الخارج اشتهيناه بالضرورة من غير اختيار فتحركنا إليه , وكذلك إذا طرا علينا أمر مهروب، عنه من الخارج كرهناه بالضرورة , فهربنا منه "[3]

فإن الأسباب الخارجية له تأثير على أفعالنا، " فإن ابن رشد يذهب في حل مشكلة القضاء والقدر، إلى أن الظاهر من مقاصد الشرع ليس التفريق الاعتقادين الجبر والاختيار وإنما القصد هو جمع بينهما على التوسط بشرط أن يكون حقا".[4]

---

[1] حنا الفاخوري، خليل الجر، تاريخ الفلسفة العربية، الجزء الثاني، ط2، دار الجيل، بيروت، 1992م، ص462

[2] أبو الوليد ابن رشد، تهافت التهافت، ص

[3] أبو الوليد ابن رشد، مناهج الأدلة في عقائد الملة، ص226

[4] عاطف العرقي، النزعة العقلية في فلسفة ابن رشد، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1984م، ص225

" ففكرة القضاء والقدر ترجع إذن إلى فكرة السببية فإذا كانت إرادتنا تجري على نظام محدود وإذا كان ما في العالم الخارجي يجري أيضا على هذا النظام، فإن هذا يقوم على منطلق الأسباب والمسببات والعلاقة الضرورية بين كل منهما، فليست فكرة القضاء والقدر تصور لنا إرادة الله وكأنها مسلطة علينا دون أدني فعل من جانبنا، وإنما تسير وتجعلنا كالريشة في مهب الريح، ولكنها الفكرة لا تخرج عن مجال السببية، فهي إرجاع السبب إلى مسبباته المحددة الضرورية.

وهذه الأسباب لا تقف أمامنا دون تحقيق لحريتنا، بل هي عبارة عن ناموس الكون، وهذا الناموس ثابت محدد وضروري، وليس قابل لتغير في جوهره، فالأشياء الموجودة عن إرادتنا يتم وجودها بالأمرين جميعا.

أعني بإرادتنا وبالأسباب التي من الخارج؛ إن ابن رشد سلك نهج وسط بين الجبر والاختيار ونظرا إلى أن أفعالنا لا تتوجد وتطفوا على سطح الوجود إلا من خلال أمرين إثنين هم إرادة الإنسان وتوافقها مع النظام الأسباب الخارجية".[1]

[1] المرجع نفسه، ص256

المطلب الثاني: براهين ابن رشد حول القضاء والقدر

لحل مسألة القضاء والقدر التي اعتبرها جميع من خاض فيها نقاشا او حاول دراستها كموضوع فلسفي او عقائديا، توصل إلى أنها من أخطر القضايا الدينية الفلسفية، فذهب ابن رشد إلى الاستناد من الكتاب والسنة أدلة شرعية وأخرى عقلية بحيث "أن في القران آيات كثيرة تدل بعمومها على أن كل شيء بقدر هذا ما ذهب إليه ابن الوليد في كتابه مناهج الأدلة في عقائد الملة: "وهذه المسالة من أعوص المسائل الشرعية، وذلك أنه إذا تؤملت دلائل السمع في ذلك وجدت متعارضة، وكذلك حجج العقول أما تعارض أدلة السمع الموجود في الكتاب والسنة

الأدلة السمعية

أما في الكتاب فإنه تلقى فيه آيات كثيرة تدل على أن كل شيء بقدر، وأن الإنسان مجبور على أفعاله؛ وتلقى فيه آيات كثيرة تدل على أن للإنسان اكتسابا بفعله أنه ليس مجبورا على أفعاله"[1].

وهذا ما توصل له ابن رشد أن هناك في القران آيات تدل على أن الإنسان مجبر وأخرى تدلي بأنه مسير وهذا تعارض حتى في سنة وحجج العقول.

"أما الآيات التي تدل على أن الأمور كلها مجبورة فمنه قوله تعالى: { إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ} القمر–الآية 49 ، وقوله:{مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مِنْ قِبَلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ} الحديد–الآية 22 إلى غير ذلك من الآيات التي تتضمن هذا المعنى" [2]

[1] أبو الوليد ابن رشد، المرجع نفسه، ص223

[2] مرجع نفسه، ص223

هذه الآيات وغيرها من الآيات التي تحمل نفس المعنى تدل ضرورة كل شيء وأما الآيات التي تدل على أن للإنسان اكتسابا على أن الأمور في أنفسها ممكنة لأواجب فمثل قوله تعالى: { او يوبقهن بِمَا كَسَبُوا وَيَعِفّ عَنْ كَثِيرٍ} الشورى34 وقوله تعالى: {لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ} البقرة–الآية 286 وقوله تعالى: {وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الهدى} فصلت–الاية17 وربما ظهر في الآية الواحدة التعارض في هذا المعنى؛ مثل قوله تعالى: { أَوْ لِمَا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا قُلْتُم إِنِّي هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُم} العمران–الاية165 ثم قال في هذه النازلة بعينها: {وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ يَلْتَقِيَ الْجَمْعَانِ فبإذن اللَّه} العمران–الآية 166 وقوله تعالى: {وَمَا أَصَابَك مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنْ اللَّهِ وَمَا أَصَابَك مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ أَنْفُسَكُم} النساء – الآية 79وقوله تعالى:{ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ} النساء78 "[1]

الأحاديث ما يفهم منه هذا عن– ابي هريرة –رضي الله عنه قال: قال النبي الله صلى الله عليه وسلم: {كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه او ينصرانه او يمجسانه}. وما رواه الحاكم وغيره عن هذا عن مسلم بن يسار الجهني أن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه –سُئل عن هذه الآية: {وَإِذَا أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ} الأعراف78 فقال عمر بن الخطاب– رضي الله عنه–سمعت الرسول –صلى الله علية وسلم – يقول أن الله خلق ادم ثم مسح ظهره بيمينه فستخرج منه ذرية فقال: خلقت هؤلاء فقال: خلقت هؤلاء للجنة وبعمل أهل الجنة يعملون، ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذريته فقال: خلقت هؤلاء للنار وبعمل أهل النار يعملون.

فقال رجل يا رسول الله ففيم العمل؟ قال: إن الله إذا خلق العبد للجنة استحمله بعمل أهل الجنة حتى يموت على عمل أهل الجنة فيدخل الجنة وإذا خلق العبد للنار استحمله بعمل أهل النار حتى يموت على عمل أهل النار فيدخل النار"[2]

[1] سعيد عبد اللطيف فودة، مرجع سابق، ص208

[2] مرجع نفسه، ص208

" تلك هي حال الأدلة السمعية ولا تختل عنها في ذلك الادلة العقلية إذا التعارض واضح كل الوضوح بين رأي القائلين بالاختيار ورأي القائلين بالجبر المحض، فلو كان العبد هو الذي يخلق أفعاله لكانت إرادة الله وقدرته محدودتين؛ لانهما لا تنطبقان إذن على أفعال الإنسان، ومن جهة أخرى لو قلنا إن الإنسان يعجز عن خلق أفعاله لا ينتهي بنا ذلك الإنكار إلى مأزق وهو كيف يكون هذا الإنسان العاجز أهلا للتكليف بأوامر الشرع ونواهيه؟ وكيف يعقل أن يجبر على فعل، ثم يثاب او يعاقب عليه؟ وهذا التعارض او التضاد هو الذي كان سبب في الخلاف بين المعتزلة ومن يذهب إلى مثل ما ذهبوا إليه".[1]

" قال ابن رشد: فإن الحديث الأول يدل على أن سبب الكفر إنما هو المنشأ عليه، وأن الإيمان سببه جبله الإنسان والثاني يدل على أن المعصية والكفر مخلوقان لله وأن العبد مجبور عليهما.

وقد قرر ابن رشد مذهب المعتزلة بقوله: {فلقد اعتقدت أن اكتساب الإنسان هو سبب المعصية والحسنة، وأن المكان هذا ترتب عليه العقاب والثواب، وهم المعتزلة."[2]

"ولو تأملنا في طريقة عرضه لمذهبهم، فسنرى أنه وضح مذهبهم باستعمال الكسب المعبر أكثر عن مذهب الأشاعرة، ولم يلجا لاستعمال الخلق الملائم أكثر لبيان مذهب المعتزلة فجعل مطلق الكسب وصفا لمذهب المعتزلة، ثم رتب على ذلك خلافهم مع الاشاعرة"[3]

[1] أبو الوليد ابن رشد، مرجع سابق، ص117-118

[2] سعيد عبد اللطيف فودة، مرجع سابق، ص209

[3] مرجع نفسه، ص209

الأدلة العقلية: "تتعارض الأدلة العقلية في هذه المسالة، وذلك أنه إذا فرضنا أن الإنسان واجد لأفعاله وخالق لها، وجب أن يكون هنا أفعال ليس تجرى على مشيئة الله تعالى ولا اختياره فيكون هنا خلق غير الله " وهذا يفسر أن الأدلة العقلية تتعارض؛ فإذا قلنا أن الإنسان هو مصدر أفعاله فهنا نقول بأن هناك إله أخر، والمسلمين اجمعوا واتفقوا بحيث "قالوا: وقد اجمع المسلمون على أن لا خالق إلا الله سبحانه وتعالى وإن فرضنا أيضا غير مكتسب لأفعله وجب أن يكون مجبورا عليها، فانه لا وسط بين الجبر و الاكتساب، و إذا كان الإنسان مجبورا على أفعاله "[1] إذا كان نفترض أن الإنسان مجبور على أفعاله، هل يعقل أن نعاقب من لا طاقة له، فهذا ليس من العدل " فالتكليف هو من باب مالا يطاق وإذا كلف الإنسان مالا يطيق لم يكن فرق بين تكليفه وتكليف الجماد لإن الجماد ليس له استطاعة؛ وكذلك الإنسان ليس له فيما لا يطيق استطاعة، ولهذا صار الجمهور إلى أن الاستطاعة شرط من شروط التكليف كالعقل سواء " [2] وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن التكليف يكون من شروطه الاستطاعة وإلا لا معنى لهذا التكليف.

"ولهذا نجد أبا المعالي قد قال في النظامية أن للإنسان اكتساب لأفعاله واستطاعة على الفعل؛ وبناء على الامتناع تكليف ما لا يطاق، لكن من غير الجهة التي منعته المعتزلة وإما قدماء الأشعرية فجواز وتكليف ما لا يطاق هربا من الأصل الذي من قبله نفته المعتزلة وهو كونه قبيحا في العقل. وخالفهم المتأخرون منهم، وأيضا فإنه إذا لم يكن للإنسان اكتساب كان الأمر بالأهبة لما يتوقع من الشرور لا معنى له؛ وكذلك الأمر باجتلاب الخيرات. فتبطل أيضا الصنائع كلها التي المقصود منها أن تجتلب الخيرات كصناعة الفلاحة، وغير ذلك من الصنائع التي يقصد بها الحفظ ودفع المضار كصناعة الحرب والملاحة والطب، وغير ذلك وهذا كله خارج عما يفعله الإنسان"[3]

[1] أبو الوليد ابن رشد، مرجع سابق، ص225

[2] المرجع نفسه، ص210

[3] المرجع نفسه، ص225

الفصل الثالث: العوامل المؤثر في الفعل الإنساني عند ابن رشد

المبحث الأول: الأسباب الخارجية لأفعال الإنسانية

المبحث الثاني: الإرادة الإنسانية

المبحث الثالث: الحرية الإنسانية

المبحث الأول: الأسباب الخارجية للفعل الإنساني

"ينطلق ابن رشد في معالجته لهذه المسالة من نظريته في الأسباب والمسببات بحيث ميز بين نوعين من الأسباب التي له تأثير على أفعال الإنسان فمنها ما يسميها الأسباب الخارجية أي التي تؤثر في الإنسان كحركات الكواكب والأفلاك ونحو ذلك، وأما الأسباب الداخلية وهي الأسباب التي تؤثر في الإنسان من داخله كالجوع والمحبة والشوق والكراهية ونحو ذلك، وكل ما يؤثر على اختيار الإنسان لفعله فإن له سبب من الخارج، ومن المعلوم أن العلاقة بين الأسباب و المسببات علاقة واجبة عقلا عند الفلاسفة" [1]، "وإن قيل أن ههنا أسبابا فاعلة لمسببات مفعولة، والمسلمون قد اتفقوا على أن لا فاعل إلا الله؛ أجاب ابن رشد أن الله هو الفاعل وهو الذي صير ما سواه من الأسباب موجودة أسبابا، بل هو الذي يحفظ مفعولتها بعد فعلها، ويخترع جواهرها عند اقتران الأسباب بها، وكذلك يحفظها هو في نفسها؛ ولو لا الحفظ الإلهي لما وجدت في أفعال الزمان والمكان يمكن أن يدرك أنه زمان "[2] ؛ أن الإسلام يوكد على أن الله وحده الفاعل و هو الذي يسير الأسباب كيف ما يشاء، وابن رشد يوفق على ما ذهب إليه المسلمين بل يثبت على أن الله هو الحفظ للمفعولات بعد الفعل.

"ويعترض الغزالي على ذلك بقوله: وأن مثال من يشرك سببا من الأسباب مع الله تعالى في اسم الفاعل والفعل، مثال من يشرك في فعل الكتابة القلم مع الكاتب، أعني أن يقول أن القلم كاتب وأن الإنسان كاتب، فيجيب ابن رشد: إنما كان يكون التمثيل بيننا لو كان الكاتب هو مخترعا الجوهر القلم والحافظ له ما دام قلما، ثم الحافظ للكتاب بعد الكتب، والمخترع عند اقتران القلم بها."[3]

---

[1] سعيد عبد اللطيف فودة، مرجع سابق، ص207-208

[2] حنا الفاخوري-خليل الجر، مرجع سابق، ص462

[3] مرجع نفسه، ص462

"ويضيف ابن شد إلى ذلك جوبا أخر يميز في الموجودات الحادثة جواهر وأعراضا، ويثبت أن الجوهر ليس يكون اختراعها إلا عن الخالق سبحانه وتعالى، وما يقترن بها من الأسباب، فإنما يؤثر في أعراض تلك الأعيان لا في جواهرها فإن قيل أن ههنا أسبابا فاعلة لمسببات مفعوله، والمسلمون قد اتفقوا على أن لا فاعل إلا الله"[1]

"قلنا: ما اتفقوا عليه صحيح، ولكن على هذا الجواب جوابان أحدهما: أن الذي يمكن أن يفهم من هذا القول هو أحد الأمرين: إما أنه لا فاعل إلا الله تبارك وتعالى، وأن ما سواه من الأسباب التي سخرها ليست تسمى فاعلة إلا مجازا، إذ كان وجودها إنما هو به، وهو الذي صيرها موجودة أسبابا، بل هو الذي يحفظ وجودها في كونها فاعلة ويحفظ مفعولتها بعد فعلها، ويخترع جواهرها عندما اقترنت بالأسباب وكذلك يحفظها هو في نفسها، ولولا الحفظ الإلهي لما وجدت زمانا مشارا إليه أعني لما وجدت في أقل زمان يمكن أن يدرك أنه زمان إن ابن رشد ذهب إلى أن لا فاعل إلا الله من إثبات الأسباب الخارجية ولإثبات قوله أشار إلى حجاج بحيث يقول " فهذا الوجه المفهوم من أنه لا فاعل إلا الله هو مفهوم يشهد له الحس والعقل والشرع، أما الحس والعقل فإنه يرى" أن ههنا أشياء تتولد عنها أشياء، وأن النظام الجاري في الموجودات إنما هو من قبل أمرين:أحدهما: ما ركب الله فيها من طبائع

الثاني: من قبل ما أحاط بها من الموجودات من خارج واسهر هذه هي حركات الاجرام السماوية، فإنه يظهر آن الليل والنهار والشمس والقمر، وسائر النجوم المسخرات لنا وأنه لمكان النظام والترتيب الذي جعله الخالق في حركاتها، كان وجودنا ووجود ما ههنا محفوظا بها، حتى أنهم لو تسؤهم ارتفاع واحد منها، او توهم في غير موضعه، او على غير قدره، او في غير السرعة التي جعلها الله فيه، لبطلت الموجودات، التي على وجه الأرض "[2]

وذلك بحسب ما جعل الله في طباعها من ذلك وجعل في طباع ما ههنا أن تتأثر عن تلك وذلك ظاهر جد في الشمس والقمر.

---

[1] مرجع سابق، ص462

[2] مرجع سابق، ص228

قيل إذا زعمنا أنه هناك أسباب خارجية تؤثر على أفعال الإنسان والمسلمين يتفقوا أن لا فاعل إلا الله.

يذهب ابن رشد إلى أن ما قاله المسلمون صحيح لكن كلامهم يحمل احتمالين الاحتمال الأول هو: هو أنه لا فاعل إلا الله وأن الأسباب الخارجية هو الذي سخرها وسيرها وحفظ وجودها ولولا حفظه له لما وجدث احتمال ثاني هو كذلك ما وجده في كتابه مناهج الأدلة في عقائد الملة

وأما الجواب الثاني فأننا نقول: أن الموجودات الحادثة منها ما هي جواهر وأعيان ومنها ما هي حركات وسخونة وبرودة، وبالجملة أعراض فأما الجوهر ولاعيان فليس يكون"[1]

اختراعها إلا عن الخالق سجانة، وما يقترن بها من الأسباب فإنما يوثر في أعراض تلك الأعيان. لافي جواهرها إلى الموجودات عرض تكون محدث بالآساب الخارجية أما جوهر يكون للخالق وحده سجانه وتعالى والمثال على ذلك هو ما ذهب إليه ابن رشد بقوله: "إن المني إنما يفيد من المرأة ودم الطمث حرارة فقط، وأما خلقه الجنين ونفسه التي هي الحياة فإنما المعطى لها الله تبارك وتعالى".[2]

[1] أبو الوليد ابن رشد، مرجع سابق، ص228-229

[2] أبو الوليد ابن رشد، مرجع سابق، ص213

المبحث الثاني: الإرادة الإنسانية

إن ابن رشد حاول التوسط بين التعارض الموجود في المسموع والمعقول في مسالة القضاء والقدر من جهة إن كان الإنسان حر الإرادة او مقيد وأفعاله تملأ عليه بحيث "ينظر أبو الوليد أولا إلى الفعل الإنساني في الطبيعة فيجده معتمد في كماله على ثلاثة عناصر، هي على الترتيب ((الإرادة – القدرة – الأسباب الخارجية))"[1]

ما الإرادة فتتمثل فيما ذهب إليه ابن رشد هي إرادة الإنسان فعل شيء ما او مباشرة حدث ما في كتابه ما فيذهب ابن رشد في كتابه تهافت التهافت إلى "أن الإرادة هي شوق لي فعل يستكمل به المريد"[2] أي يلبي به حاجة في نفسه أي هي عبارة عن تلبية لحاجة في خاطر المريد وترجمت لفكرة في خاطره.

إن العبد يعمل بإرادته وقدرته والأدلة التي تعمل بها مخلوقة لله هل من خالق غير الله فتضاف الأعمال إلى العبد حقيقة، إضافة السبب إلى المسبب لأن العبد بإرادته وقدرته هو سبب وجود تلك الأعمال، وقد جعل الله لكل شيء سببا..... أن الإرادة لها تأثير على قدرته فهي لا تقوده لتأسيس أفعاله بهذا نذهب إلى أن إرادة الإنسان هي الدافع الذي يدفعه نحو قيامه بالفعل مثل ذلك أن أفعالنا من اجتهد او نجاح او مشيء هو نتيجة إرادة بدخلنا إذا سرحنا بها او لا، لكن الإنسان وإن كان فاعل لأفعله بإرادته فهي مخلوق لله هذا ما نجده في كتاب العقل والنقل " إن الإنسان وإن كان فاعلا لأفاعله حقيقة لا مجازا وله إرادة ومشيئة لكن إرادته ومشيئته مخلوقان لله، وهما سبب فقط لا يجاد فعل الإنسان بيده ولكن الله خالقها وخالق يده وإرادته ".[3]

[1] الرياض، بعنوان: ابن رشد: القضاء والقدر الوجه الاخر لاطراد قوانين الطبيعة، ب تاريخ19 ماي 2022م

[2] أبو الوليد ابن رشد، مرجع سابق، ص69

[3] محمد امان بن على الجامي، مرجع سابق، ص69

فتغليب كفة الجبر عن الاختيار او العكس يودي بالضرورة إلى "القول بعدم وجود اكتساب للإنسان وهذا يؤدي إلى عدم وجود تحديد ثابت يقيني لمدلول الخير ومدلول الشر طالما أن الأمر كله من عند الله، والقول بإن الإرادة الإنسانية لا توثر في مجرى حوادث العالم قول متهافت متناقض، إذا لو ارجعناها إلى الله مباشرة؛ لما تسمى لنا تسميتها إرادة إذ القادر او المريد هو الذي يصح منه الفعل وعدم الفعل بحسب ما يريده، مثال ذلك الإنسان إن شاء المشيء قدر عليه وهذا عكس تأثير النار في التسخين سينشأ تبعا لخصائصها المحددة الضرورية وإذا كانت الإرادة صفة توجب الحي حالة لا جلها يقع منه الفعل على وجه دون وجه ".[1]

[1] مرجع سابق،ص69

المبحث الثالث: الحرية الإنسانية

إن مسالة الحرية من أصعب المسائل التي طرحت في الفلسفة "فاشتهرت بقضية الجبر والاختيار والتي حدث فيها استقطاب بين القائلين بالجبرية–الصريحة المطلقة ...او المغلفة المخففة– وبين القائلين بالتفويض والحرية للإنسان في خلق افعاله "[1]...وقف ابن رشد مع الحرية التي هي إباحة في العمل او الترك، مؤسسة على الإرادة الإنسانية والقدرة والاستطاعة ،...لكنه رأى هذه الحرية وهذه الإرادة والقدرة والاستطاعة نسبية وليست مطلقة لأنها محكومة بعوامل وملابسات وتدخلات ليست من صنع الإنسان.....فهي أشبه ما تكون بحرية الحركة داخل المنزل، يتحرك فيها الإنسان بإرادته الحرة كما يشاء، لكن في حدود الجدران والنوافذ والابواب، التي لم يصنعها هو والتي لا يملك تغيرها."[2] إن حوصلة هذا القول تتمثل في أن الحرية عند ابن رشد تمكن الفرد من اختيار أفعاله بين فعل وترك لكنها محدودة داخل قالب لا يمكن تغيره ولا الخروج عنه.

فابن رشد يذهب إلى أن الحرية من أعوص المسائل لأنه لو رجعنا إلى القران الكريم نجد آيات تؤكد الجبر وآيات تؤكد الاختيار وكذلك الحال في الأحاديث النبوية الشريفة فبعض الأحاديث تؤكد الجبر والبعض يوكد الاختيار هذا ما تطرقنا له سابقا بتفصيل في مبحث أدلة ابن رشد حول القضاء والقدر هناك آيات وأحاديث وحجج العقول تأكد الجبر وأخرى توكد الاختيار وفي الآية الواحدة فقط هناك تعارض بين الجبر والاختيار.

[1] عاطف العرقي، مرجع سابق، ص254

[2] محمد عمارة، شخصيات لها تاريخ، دار السلام لطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، القاهرة، 2008م ص113

"هكذا بسط ابن رشد القضية بسط واضحا وراح يفصل اراءه فيها، وهو يقول بالحرية وإن الإنسان مخير ويرى أن تعارض في المسموع والمعقول إشارة إلى وجوب التوسط الذي هو الحق في هذه المسالة، وذلك أنه يظهر أن الله تبارك وتعالى قد خلق لنا قوى نقدر بها نكتسب أشياء هي اضداد"[1] هنا يبرز دور الحرية في الاختيار.

إن ابن رشد يذهب إلى "أن أفعال الإنسان لا يغلب عليها طابع الجبر واللازم كليا ولا الحرية التامة وإنما تجمع بين الاثنين وهو التوسط بين نقيضان أي بين الجبر والاختيار وهو الاصح في هذه المسالة وحين ميز بين نوعين من الإرادة هم عالم الإرادة الخارجي وهي العوائق والأسباب التي تساهم في أفعال الإنسان وعالم الإرادة الداخلي هنا تكمن وتتواجد حرية الإنسان بحيث يختار ما يشاء من الأفعال بشرط أن تتوافق مع العالم الخارجي، "أن حرية الفعل هي التي تتضمن لنا التوجه إلى الخير والبعد عن الشر"[2] حتى

"فإن الفعل الذي يكون بالمشيئة والاختيار هو الفعل الفاضل" [3] مثل ذلك إذا كان راي الإنسان متأرجح بين كفتي أن يفعل الخير او الشر. فيفعل الخير ويبتعد عن الشر فهذه تسمى بحرية الاختيار وفعل الخير يكون نابع من اختيار الفرد هذا ما ذهب إليه ابن رشد حول حرية الاختيار، وإذا ذهبنا للحديث عن مصير الإنسان في الثوب والعقاب تبين لنا أن عدم وجود اكتساب يتعارض مع المنطق، إذ كيف نحاسب على أفعال وضعها الله؟ وهل يصح أن يحرم الله الإنسان من كل حرية واستقلال في أعماله، وأن يحدد سلوكهم حتى في أدق التفصيل هل هذا من المنطق وهل يعقل هذا؟ أن الله سبحانه وتعالى اعدل من أن يسلبنا حرية الاختيار مثلا اختيار المعصية او ثواب ثم يعقبنا او يجزينا.

---

[1] حنا الفاخوري– خليل الجر، مرجع سابق، ص462

[2] عاطف العرقي، مرجع سابق، صل255

[3] ابو الوليد، تلخيص الخطابة، ت عبد الرحمان بدوي، دار القلم، بيروت، ص 78

خاتمة

خاتمة

بعد تحليلنا لإشكالية القضاء والقدر عند ابن رشد توصلنا لجملة من النتائج تمثلت أبرزها فيما يلي:

-تظهر أهمية قضية القضاء والقدر في أنها تتعلق بمصير حياة الانسان هذا ما يجعلها تبرز كمسألة فلسفية في مختلف الثقافات باختلاف العصور

-وظف المتكلمين الذين سبقوا ابن رشد في هذا الطرح ادلة عقلية وأخرى سمعية متعارضة ببعضها البعض لإثبات مدى صحة مذاهبهم

-إن بناء ابن رشد لقضية القضاء والقدر قائمة على أساس الجمع بين متناقضين إثنين هم ((الجبر والاختيار))

-وقف ابن رشد إلى حد ما في تناوله لهذه المسالة بحيث اعتبر أن أفعال الإنسان متأرجحة بين كفتي الفعل او الترك

-يرى ابن رشد أن أفعال الإنسان ممزوجة بين الجبر والاختيار ولا يمكن أن تسلك منحنى الالزام وحده او الاختيار لوحده وإنما بالتوسط بينهما

-أن ما توصل إليه ابن رشد عندما ميز فلسفته عن جل الفلسفات في هذا الطرح

-ان حل ابن رشد لمشكلة القضاء والقدر مبنية على نفي التعارض الموجود في الأدلة العقلية والسمعية (ما جاء في القران والسنة)

-وكذلك نفى تعارض الأدلة العقلية بين الضرورة وحرية الفعل

-وصل ابن رشد كنتيجة أخيرة إلى أن أفعال العبد تصدر عن إرادته بشرط أن تنسجم مع الأسباب الخارجية وفق المشيئة الالهية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر:

1-القران الكريم

-كتب ابن رشد

1- ابن رشد، تح عبد الرحمان بدوي، تلخيص الخطابة مج ط، دار القلم بيروت لبنان وكالة المطبوعات الكويت.

2- أبو الوليد محمد ابن رشد، تح- د. سليمان دنيا، كتاب تهافت التهافت، تحقيق د. سليمان دنيا، ط1، (مصر، دار المعارف، 1990).

3-أبو الوليد ابن رشد، ت. د. محمد عابد الجابري، كتاب فصل المقال، ط3، بيروت لبنان 1997.،

4-أبو الوليد ابن رشد، تح د. محمود قاسم، مناهج الأدلة وعقائد الملة ط2، مكتبة الانجلو المصرية، 1964.

المراجع:

1-رشدي محمد عليات. د. قحطان عبد الرحمان الدوي، أصول الدين الإسلامي، ط2العراق،.2011

2-تقي الدين النبهاني، الشخصيات الإسلامية، ج1، ط6، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت -لبنان ،2003م.

3-عمر سليمان عبد الله الأشقر، كتاب القضاء والقدر، ط3، دار النفائس،2005م.

4-عبد الرحمان بن صالح المحمود، القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذهب الناس فيه، ط2، 1997م.

5-عاطف العرقي، النزعة العقلية في فلسفة ابن رشد، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1984م.

6-حنا الفاخوري-خليل الجر، الفلسفة تاريخ العربية، ج2، ط2، دار الجيل، بيروت، 1984م.

7-محمد عمارة، شخصيات لها تاريخ، دار السلام لطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، القاهرة، 2008.

8-سعيد عبد اللطيف فودة، موقف ابن رشد من علم الكلام، دار الفتح للدارسات والنشر، الأردن، 2009.

المعاجم والموسوعات

1- د. جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج2، دار الكتاب، لبنان بيروت، 1982م.

2- العلامة السيد شريف الجرجاني، ت-محمد صديق المنشاوي، معجم التعريفات، دار الفضيلة، القاهرة.

3-جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة، ط3، دار الطبعة، بيروت.

4-الامام ابن منظور معجم لسان العرب، 5، دار احياء التراث العربي، بيروت لبنان.

5-الامام ابن منظور معجم لسان العرب، ج11، دار احياء التراث العربي، بيروت لبنان.

6-ابي احمد بن فارس بن زكريا، ت عبد السلام محمد الرحمان، معجم مقياس اللغة، ج5، دار الطبعة ونشر، 1979م.

المجلات:

1-عبد الغني حيدر فارع، إشكاليات في القضاء والقدر وتنفيذها في ضوء القران والسنة، (مجلة الشريعة والقانون والدارسات الإسلامية)، العدد 24، 2014م.

2- م. م احمد عبد القادر عبد الله العاني، أراء المتكلمين في القضاء والقدر، المؤتمر العلمي الثاني لكلية العلوم الإسلامية والبحوث الاكاديمية، 2016.

3- د. محمد عبد الله محمد العتيبي، القضاء والقدر في ضوء العقيدة الإسلامية، (مجلة الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية والبحوث الاكاديمية)، العدد 71.

الانترانت

1-الرياض، موضوع بعنوان: ابن رشد- القضاء والقدر الوجه الاخر لأطرد قوانين الطبيعة، Alryadh.com بتاريخ 19ماي،2022

2-الرياض، موضوع بعنوان: القضاء والقدر من منظور ابن رشد، بتاريخ 23 يناير 2022، Alryadh.com .

الملخص

تطرقنا في دراسة هذا البحث إلى مدخل عام عن القضاء والقدر كتقديم لهذا البحث، ثم بعد ذلك تحدثنا عن معنى القضاء والقدر، مرورا بالخلفية التاريخية لهذه القضية، ثم بعد ذلك تناولنا أهم مذاهب المتكلمين في قضية القضاء والقدر، أما في صلب الموضوع تكلمنا أولا عن معنى القضاء والقدر عند ابن رشد، كذلك ذهبنا للحديث عن الطريق الذي سلكه ابن رشد لحل هذه المشكلة والأدلة التي قدمها ابن رشد لأثبات موقفه ثم ذهبنا للحديث عن أهم العوامل المؤثرة في أفعال الانسان. وانتهت قاطرة بحثنا البسيط هذا بالحديث بخلاصة تحتوي على أهم نتائج التي تطرق لها ابن رشد في قضية القضاء والقدر.

الكلمات المفتاحية: القضاء، القدر، ابن رشد، العلم، الفلسفة.

Summary

In the study of this research, we touched on a general introduction to divine decree and predestination as an introduction to this research, then after that we talked about the meaning of decree and predestination, passing through the historical background of this issue, and then we dealt with the most important doctrines of the speakers in the issue of predestination and predestination. The Judgment and Destiny of ibn Rushed, we also went to talk about the path that Ibn Rushed took to solve this problem and the evidence that Ibn Rushed presented to prove his position, then we went to talk about the most important factors affecting human actions. The locomotive of this simple research ended with a talk with a summary that contains the most important results that Ibn Rushed touched on in the issue of fate and destiny.

Keywords: Judgment, destiny, Ibn Rushed, science, philosophy.